مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 13 حزيران 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

.رئيس الشاباك يعارض تدخل جهازه في الجريمة بالمجتمع العربي

.4 أعضاء كنيست من المعارضة يدعمون قانونا للائتلاف لتوسيع قانون لجان القبول في البلدات اليهودية

.مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فلسطين: إسرائيل لا توقف عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين

معاريف:

.تقديرات: سيتم انتخاب ممثلين من الائتلاف للجنة انتخاب القضاة

.المعارضة تهدد بالانسحاب من المفاوضات في بيت الرئيس الإسرائيلي

.لبيد خلال شهادته في محكمة نتنياهو: الكذابون (يعني نتنياهو) يعتقدون أن الجميع كذلك

.مديرة روضة أطفال من إيلات متهمة بالتنكيل وتعذيب الأطفال في 380 حالة

.وفاة برلسكوني الذي كان له الأثر الكبير في إيطاليا

يديعوت احرونوت:

.تقديرات إسرائيلية: واشنطن ستمتنع عن تعريف التفاهمات مع إيران "بالاتفاق"

.لبيد وضع في شهادته ضد نتنياهو حجرا إضافيا في الجدار حول نتنياهو

.بن غفير يقدم اقتراح قانون يمكنه من إصدار أوامر الاعتقال الإداري ومنع السفر ومصادرة جوازات السفر

.سفارة السعودية في واشنطن: التطبيع مع إسرائيل يتعلق بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تايمز أوف اسرائيل:

. اليمين المتطرف يدعم تطبيق الاعتقال الإداري على الجرائم في المجتمع العربي

. اتهام شاب إسرائيلي بالقتل العمد في جريمة قتل ديار عمري خلال شجار

. الشرطة تزعم إحباطها جريمة قتل داخل مستشفى في الناصرة وتعتقل ثلاثة مشتبهين

* * *

عين على العدو الثلاثاء 13-6-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو**" :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 9 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة وسترة عسكرية وعبوات، كما أجرت مسحاً هندسياً لمنزل **معاذ المصري** أحد منفذي عملية الأغوار في 7 أبريل 2023."
- **قناة كان العبرية** :في غزة يهددون باستئناف إطلاق البالونات الحارقة والمتفجرة نحو الغلاف.
- **إنقاذ بلا حدود** :فلسطينيون ألقوا زجاجات حارقة تجاه مركبات المستوطنين على طريق غوش عتصيون.
- **موقع 0404** :أضرار في مركبة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب مفترق حوسان قرب بيت لحم
- **معاريف** :اعتقال شاب فلسطيني يبلغ من العمر 34 عاماً من سكان بلدة سلوان في القدس بزعم العثور على أسلحة وذخائر في منزله.
- **قناة كان العبرية** :قوات من الجيش اقتحمت نابلس فجر اليوم وأجرت مسحاً هندسياً لمنزل معاذ المصري، منفذ عملية الأغوار، تمهيدا لهدمه لاحقاً.

- **موقع حدشوت سديه :**عثر الجيش على عبوة ناسفة مربوطة في علم فلسطيني نصبها الفلسطينيون لتفجيرها في قوات الجيش محيط مستوطنة **حومش**.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **يديعوت أحرونوت :**أكبر عملية تزوير أموال في تاريخ تركيا || كشفت شرطة إسطنبول النقاب عن شبكة دولية تخطط لإرسال مليار دولار مزورة إلى دول أفريقية، ومن بين المعتقلين إسرائيلي-بريطاني.

- **موقع والا العبري :**حكومة نتنياهو أبلغت إدارة بايدن الأسبوع الماضي أنها تعتزم الإعلان في وقت لاحق من هذا الشهر، عن الترويج لبناء ما لا يقل عن 4000 وحدة استيطانية في مستوطنات الضفة الغربية – هذا ما صرح به 3 من كبار المسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين.

- **هآرتس :**يقدر مسؤولون كبار في حكومة نتنياهو أنه إذا تم التوصل إلى تفاهمات بين الولايات المتحدة وإيران حول البرنامج النووي الإيراني، فإن إدارة **بايدن** ستحاول تجنب إعلان التفاهمات كاتفاق لتجنب التصويت عليها في الكونجرس الأمريكي – في الأيام الأخيرة نفت إدارة بايدن تقارير عن إحراز تقدم كبير في المحادثات مع إيران، لكن "إسرائيل" تعتقد أن المفاوضات بين الطرفين أكثر جدية مما تعترف به الإدارة علنًا.

- **موقع القناة 7 :**وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في كلمة مسجلة بثت في المؤتمر العالمي السنوي للجنة اليهودية الأمريكية" :AJC التطبيع بين إسرائيل والدول العربية خلق زخما للسلام والازدهار في المنطقة بأسرها، بعد عقود من الحرب والكراهية، توجد الآن فرصة فريدة للسلام، من خلال الحوار والتعاون، يمكن لشعوب المنطقة أن تجني أخيرًا ثمار السلام الحقيقي، الذي يمكنهم رؤيته والشعور به في حياتهم اليومية."

- **إذاعة جيش العدو" :**بعد تفجير سد نوفا كاخوفكا بالقرب من خيرسون: إسرائيل ستتبرع بمئات الآلاف من لترات المياه وأكثر من 10 أطنان من الطعام للضحايا."

- **موقع والا العبري :**منسق الاتصالات الاستراتيجية بمجلس الأمن القومي الأمريكي "جون كيربي": "إدارة بايدن تعرب منذ فترة طويلة عن مخاوفها للحكومة الإسرائيلية بشأن التوسع الاستيطاني، والولايات المتحدة لا تريد أن ترى إجراءات من شأنها أن تزيد التوتر."

- **قناة كان العبرية :**زيارة غير عادية: من المتوقع أن يزور الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" "إسرائيل" قريبًا، كما سيزور مناطق السلطة، وتعد هذه الزيارة هي الأولى منذ 6 سنوات، وستكون مهمة في ضوء الوضع السياسي.

- **روعي كايس – كان :**صحيفة الوطن القطرية نشرت صورة تظهر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على هيئة "هتلر" بعد سقوط القناع على وجهه، حيث نشرت الصورة تحت عنوان (سقط قناع الديمقراطية).

الشأن الداخلي:

- **موقع القناة 7 :**تعقد لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يوم غد مشاورات سياسية-أمنية بمشاركة رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو."
- **قناة كان العبرية :**وصل زعيم المعارضة يائير لابيد إلى المحكمة المركزية في القدس لليوم الثاني من شهادته في "جلسات محاكمة نتنياهو."
- **موقع والا العبري :**قيادة الجبهة الداخلية مارست مناورة خاصة ضمن مناورة اللكمة القاضية الأسبوع الماضي حاكت فيه وضعا لتعرض الجبهة الداخلية لآلاف الصواريخ من لبنان وسوريا والعراق وغـــزة بعد شن هجمات في إيران، مما يسفر عن مقتل نحو 100 إسرائيلي وإصابة نحو 1000، وحدوث دمار في 1000 موقع منها 500 دمارا كبيرا، وحدوث أضرار بالبنية التحتية للكهرباء والمياه وقواعد الجيش والمراكز السكانية، كما مارست إخلاء نحو 50 مستوطنة.
- **قناة كان العبرية" :**نتنياهو اجتمع مع ليفين وسموتريتش، ورفضا استمرار تجميد خطة التشريعات القضائية حتى نهاية ولاية الحكومة."
- **القناة 12 العبرية :**وزارة الخارجية تفحص تقارير حول ضلوع مسؤولين في "السفارة الإسرائيلية" في باريس بعرقلة زيارة وزير المالية "سموتريتش" الأسبوع الماضي – كان هناك شعور بأن السفارة لا تساعد في زيارة الوزير، كما أن القائم بأعمال السفير لم يأت لمرافقة "سموتريتش" عند وصوله – ووفقًا لمسؤولين كبار في الجالية اليهودية في فرنسا، كان هناك مسؤول عمل على عرقلة الزيارة، بل وحث الموظفين على التعبير عن احتجاجهم ضد خط الإصلاح القضائي.
- **حصري لـ "إسرائيل اليوم :"**فشل أمني: "اثنان من كبار الضباط في الجيش تنكرا على هيئة أشخاص عاديين وتمكنا من الدخول بدون تصريح لقاعدة تدريب لواء الناحال وقاما بسرقة سيارتَيْ جيب من نوع رانجلر و4 أسلحة من القاعدة، هذا في إطار اختبار من الضباط أجرى لفحص تأمين القاعدة العسكرية."
- **موقع سروجيم :**قررت صحيفة هآرتس منع جميع كُتابها من الظهور على القناة 14 العبرية والمشاركة في برامجها، هذا ما أكده رئيس تحرير الصحيفة ألوف بن – وحسب الأنباء، دخل المنع حيز التنفيذ

فورا، مما دفع مراسل الصحيفة جدعون ليفي، وهو ضيف متكرر في برنامج باتريوتيم على القناة، إلى إلغاء ظهوره الذي كان مقررا مساء أمس.

- **المتحدث باسم جيش العدو"** :في أعقاب نشاط للمنظومة الأمنية، سيتم إغلاق بعض الطرق والمفترقات في الجنوب أمام حركة المرور بين الساعة 17:00 مساء الإثنين والساعة 10:00 صباح الثلاثاء."
- **معاريف** :قدم رئيس كتلة عوتسما يهوديت، عضو الكنيست "يتسحاق كرويزر" شكوى لدى الشرطة ضد رئيس الوزراء السابق "ايهود باراك" بتهمة الفتنة والتحريض.
- **وزارة جيش العدو"** :سلطة المعابر الإسرائيلية ستجري تمرينًا يوم غدٍ الثلاثاء بين الساعة 16:00 والساعة 20:30 في معبر الطيبة قرب طولكرم وسيسمع خلاله أصوات إطلاق نار أثناء التمرين."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"أفيغدورليبرمان"** :"الاتفاق الناشئ في ديوان الرئيس سيء لإسرائيل، جوهر الاتفاقية هو عودة درعي إلى الحكومة بدعم من غانتس ولابيد، آمل حقًا أن يعودا إلى رشدهما ولا يدعا ذلك يحدث – يتسبب هذا التحالف بأضرار جسيمة لإسرائيل."
- **عضو الكنيست "أفيخاي بورون" من حزب الليكود"** :إذا لم يتوصل اليسار إلى اتفاق معنا ولم يكن بيني غانتس شجاعًا بما يكفي للتوصل إلى اتفاق، فسنقوم بالإصلاح القانوني من جانب واحد."
- **عضو الكنيست "حيلي تروبر"** :"هناك إهمال لقضية العنف في المجتمع العربي وتعامل الحكومة معه، على خلاف الحكومة السابقة التي اتخذت إجراءات دراماتيكية ضده."
- **"إيتماربن غفير"** :"تصاعد العنف في المجتمع العربي ورثناه من الحكومة السابقة."
- **"بني غانتس"** :"نحن أمام لحظة حاسمة، وبالتحديد في ظل الضغوط التي تمارس على نتنياهو، أود أن أقول له ولأعضاء الائتلاف بأوضح صورة إن معسكر الدولة لن يتردد في التوصل إلى اتفاقات إذا امتثلوا للمبادئ، ولن يقف أي اعتبار سياسي بيننا وبين ما هو حق لإسرائيل وشعبها، وهذا ليس وقت اللعب، وليس وقت الصفقات وليس وقت المناورات السياسية."
- **وزير التعليم "يوآف كيش"** :"موضوع تركيب كاميرات مراقبة في رياض الأطفال معقد وحساس ويجري العمل على تعديل القانون في الكنيست."

- **"بيني غانتس"** :"ادعو نتنياهو الى طرد بن غفير. 100 قتيل في المجتمع العربي، إطلاق نار في شوارع رمات غان، كل هذه الأمور تتطلب معالجة جذرية. ولكي يحدث ذلك، أدعو إلى تشكيل مجلس وزراء يضم جميع أقسام الحكومة."

* * *

مقالات

i24NEWS: وزير الداخلية والصحة الإسرائيلي يزور المغرب الخميس الوشيك

من المترقب أن يقوم وزير الداخلية والصحة الإسرائيلي موشيه أربيل، بزيارة رسميا إلى المغرب الخميس الوشيك، حيث سيلتقي، الجمعة الوشيك في جلستين منفصلتين، وزير الداخلية المغربي عبد الوافي لفتيت قبل لقائه في اليوم نفسه، في مقر وزارة الصحة وزير للصحة والحماية الاجتماعية خالد آيت طالب . وكان رئيس مكتب الاتصال الإسرائيلي لدى الرباط، قاد اشار في وقت سابق من هذا الأسبوع، إلى أن زيارة موشيه أربيل، التي وُصفت بأنها ذات أهمية كبرى، تعكس "الرغبة المشتركة بين البلدين لتوطيد علاقاتهما وتحفيز تعاون ثنائي أوثق." وتأتي زيارة موشيه أربيل إلى المغرب بعد عشرة أيام من الرحلة الرسمية التي قام بها رئيس الكنيست أمير أوحانا .إلى الرباط ، الثلاثاء المنصرم ، بدعوة من رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي، حيث وقع الطرفان، الخميس المنصرم، على مذكرة للتفاهم لـ"تطوير العلاقات البرلمانية على المستوى التشريعي وباقي مجالات العمل البرلماني."

وفي السياق ذاته كان استقبل وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، الأربعاء المنصرم، بالرباط، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، وأجريا مباحثات بمقر وزراة الخارجية بالرباط، همت تعزيز التعاون بين البلدين في مجالي الشؤون الخارجية والأمن، وفق التوجهات المشتركة للعاهل المغربيمحمد السادس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. ومن جهته نوه بوريطة وهنغبي بالدينامية المطردة لتعزيز التعاون بين المملكة وإسرائيل في جميع المجالات، ولا سيما الأمني منها.

* * *

i24news: "الاتحاد الدولي للقابلات" يشترط على إسرائيل عدم رفع العلم للمشاركة في مؤتمر في أندونيسيا

الاتحاد الدولي للقابلات يشترط على فرع المنظمة الإسرائيلي عدم رفع العلم وعدم ذكر دولة إسرائيل للمشاركة بمؤتمر في أندونيسيا

انعقد هذا الأسبوع في مدينة بالي في اندونيسيا الكونغرس الثالث والثلاثون لمنظمة -ICM الاتحاد الدولي للقابلات. وذكر موقع "واينت" أنه لن يسمح لممثلات المنظمة الإسرائيليات المشاركة في أعمال المؤتمر، وذلك بعد تبليغهم من جانب رئاسة المنظمة الدولية أنه لن يسمح لهم المشاركة في المؤتمر كممثلات لدولة إسرائيل وإنه لن يتم رفع العلم الإسرائيلي خلال حفل الافتتاح على غرار أعلام باقي الدول الأخرى .

وفي الرسالة التي وصلت رئاسة منظمة القابلات الإسرائيليات قبل أسبوعين كتبت المديرة العامة للمنظمة الدولية: "يوجد حساسية في أندونيسيا بما يتعلق برفع علم إسرائيل وذكر دولة إسرائيل"، وعلى حد قولها، فإن حاكم بالي وزوجته سيشاركان في حفل افتتاح المؤتمر، وذكرت الرسالة أنهم سمعوا: "أنه في حال تقرر شمل العلم الإسرائيلي وذكر إسرائيل بما يخص هوية المنظمة الإسرائيلية، فإنه يوجد خطر بأن يتم إغلاق الكونغرس وأن يطلب من ممثلات إسرائيل ترك إندونيسيا ." وأضافت الرسالة بأنه "بأن الممثلات الإسرائيليات يفهمن بأن المنظمة لا يمكنها أخذ هذه المخاطرة ولذلك فإنه رغم الصعوبات بالأمر، علم إسرائيل لن يكون جزءا من مسيرة الأعلام والمنظمة الإسرائيلية لن يتم ذكرها في الحفل". المديرة العامة للمنظمة العالمية دعت رئيسة المنظمة السير مع علم المنظمة الدولية .ICM وبحسب "واينت" منظمة القابلات في إسرائيل تواصلت مع وزارة الخارجية الإسرائيلية وسفارة إسرائيل في سنغافورة المسؤولة عن العلاقة مع أندونيسيا- لكنهم لم ينجحوا على الغاء القرار .

* * *

i24news: نشر أول/إسرائيل: رفع علم منظمة فاغنر الروسية شبه العسكرية على أحد المباني في مدينة تل أبيب

السفارة عبرت بتعقيب خاص لـ i24NEWS عن صدمتها من رفع علم منظمة فاغنر وسط مدينة تل أبيب

وصل لـ i24NEWS صورة لعلم مجموعة فاغنر الروسية شبه العسكرية على مبنى في مدينة تل أبيب وسط إسرائيل اليوم الاثنين، حيث رفع العلم على برج "هاميرا"، ولم يتضح حتى الآن الجهة المسؤولة عن رفع هذا

العلم . وذكرت صفحة "إسرائيل في تويتر" التي نشرت فيديو لرفع العلم على البناية بأن أوكرانيين قدموا شكوى لدى الشرطة الإسرائيلية على هذا، لكن الشرطة رفضت طلبهم بحجة "عدم وجود حظر على ذلك ."

السفارة الأوكرانية في إسرائيل قالت في تعقيب خاص لـ"i24NEWS: نشعر بصدمة شديدة لرؤية علم المنظمة الإرهابية الروسية يرفع في تل أبيب. نفس المنظمة التي يقوم أعضاؤها بإعدام أسرى حرب، وقتل واغتصاب أطفال ونساء، وارتكاب جرائم حرب بشكل يومي. نطالب السلطات المحلية بالعمل بشكل فوري على رفع علم جماعة فاغنر الإرهابية من منطقة تل أبيب ."

وفاغنر منظمة روسية شبه عسكرية، يعتبرها البعض بأنها شركة عسكرية خاصة، أو وكالة للتعاقد العسكري، شارك

مقاتلوها في صراعات مختلفة حول العالم، بما يشمل الحرب في سوريا، وأيضا خلال الفترة من 2014 حتى 2015 بالحرب في دونباس في أوكرانيا، كما تشارك حاليا في الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا .

* * *

i24news: رئيس الوزراء الإسرائيلي يبحث مع نظيرته الليتوانية"القضايا الإقليمية والتهديد الإيراني وزيادة التعاون المشترك"

ناقش رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، اليوم الاثنين، مع رئيسة الوزراء الليتوانية إنغريدا سيمونيته. بمشاركة مسؤولين آخرين "القضايا الإقليمية، لا سيما التهديد الإيراني، وزيادة التعاون في مجموعة من المجالات، بما في ذلك الابتكار والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي."

وزارت إنغريدا سيمونيته "ياد فاشيم"، وابدت ملاحظتها أنه"لا يمكننا أن نقول لن نتكرر أبدًا وننتظر حتى تتحسن الأمور". وغردت سيمونيته ردا على لقائها "شكرا على الترحيب الحار برئيس الوزراء نتنياهو" وأضافت: "العلاقات التاريخية الليتوانية الإسرائيلية العميقة وصداقتنا هي ما نفخر به وسنواصل تعزيزه"، وتابعت "إن شراكتنا أكثر أهمية لأن الديمقراطيات يجب أن تدافع عن النظام العالمي القائم على القواعد، يجب ألا يدفع العدوان الثمن. لأي مستبد."

وفي السياق نشرت إنغريدا سيمونيته تغريدة لها على تويتر قالت فيها: "سعيدة بلقاء الرئيس الإسرائيلي وناقشنا الروابط التاريخية العديدة بين بلدينا، والشراكات العلمية والاقتصادية والثقافية المتنامية والطرق التي يمكننا من خلالها جعلها أكثر ازدهارًا لصالح شعبنا."

وكانت رئيس الوزراء الليتوانية قد قالت، الأحد، في منتدى عالمي في إسرائيل، اتجاه التعليق السابق على "عدوان" بوتين. كما أكدت التزام بلادها بمواجهة التوسع النووي الإيراني إلى جانب إسرائيل، محذرة بشكل خاص من تحالف طهران مع موسكو، التي استخدمت الأسلحة الإيرانية في غزوها لأوكرانيا، واشارت سيمونيته إلى أنها "سعيدة لأن ليتوانيا وإسرائيل كانتا دائمًا حليفين وشريكين مقربين، لقد تشارك بلدينا في كفاح مشترك من أجل الحرية والاستقلال، ونحن مثال على الصمود في مواجهة الشدائد. نحن نتفهم أهمية باليقظة في مواجهة التهديدات والحفاظ على حريتنا التي حصلنا عليها بشق الأنفس." ونددت إنغريدا سيمونيته بدعم إيران "للإرهاب"، لا سيما من خلال الحرس الثوري الإيراني، ودعت إلى "استخدام جميع الأدوات في صندوق أدوات الاتحاد الأوروبي". وقالت إن "ليتوانيا ستدعم المزيد من عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد إيران" وأفادت "أريد أن أؤكد لكم أننا سنواصل المطالبة بمزيد من العقوبات. ولكن في الوقت نفسه، نعلم جميعًا أن الأنظمة الدفاعية الإسرائيلية تظل أفضل ترياق للأسلحة الإيرانية."

وقال نتنياهو: "تتمتع ليتوانيا وإسرائيل بعلاقات ممتازة، والتي ستصبح أقوى، بل وأفضل في زيارتك. وأنت بالفعل صديق مرحب به هنا في القدس."

* * *

إسرائيل اليوم: قبل أن تتفكك إسرائيل..

بقلم أرئيل كهانا

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

خطوة إثر خطوة، تفقد دولة إسرائيل سيطرتها في أرجاء البلاد. منذ زمن بعيد لم يعد الحديث يدور عن المناطق "ج" في "يهودا" و"السامرة"، حيث تركت الإدارة المدنية المنطقة لمصيرها لسيطرة السلطة الفلسطينية. المناطق المهددة الآن هي بلدات المحيط، التي هي خارج خط الجديرة – الخضيرة. هناك تنخرط الجريمة المعربدة مع التطلعات القومية وتعرض إسرائيل في الخطوط المعروفة لنا للخطر. المؤسسة، بدعم نخبة سياسية تخوض، الآن، المعركة غير الصحيحة، لا تعرف أنها تخسر المعركة.

يدور الحديث عن الخط المباشر الذي يربط بين أعمال القتل في الوسط العربي وبين الحصار القومي – العربي على مجدو، وعلى العلاقة التي بين سرقة السلاح من سالم، الأسبوع الماضي، وبين الطوق الذي فرضه البدو على قاعدة "نباطيم" في "حارس الأسوار". وكذا أيضا عن الخنق الاستيطاني اليهودي في الجليل وفي النقب.

القاسم المشترك بين هذه التهديدات - وكذا على اللد حيث عربد الشغب القومي قبل سنتين واضطر، اليوم، رئيس البلدية للاستسلام لمنظمات الجريمة – هو انصراف الدولة عن مسؤوليتها عن توفير القانون والنظام للجميع. ما بدأ قبل عشرات السنين كعفن في تنفيذ القانون، تضخم إلى تهديد قومي – أمني – سياسي.

ودرءاً للفهم غير الصحيح، فإن التهديد لا يحدق فقط من "عرب إسرائيل" بل انه موجه أولا وقبل كل شيء ضدهم. في هذه اللحظة هم الضحية التي تدفع الثمن الأكبر جراء غياب الدولة. وعلى أي حال فإن اعتبارات مغلوطة تتعلق بالعنصرية المعاكسة، ومراعاة من كأنهم يعانون من العنصرية، ساهمت في وقف تنفيذ القانون في الوسط العربي قبل سنوات عديدة. لكن سيكون خطأ التفكير بأن "ما يحصل لدى العرب يبقى لدى العرب."

في البداية، نسيت قوانين التخطيط والبناء في الوسط العربي. بعد ذلك غضوا النظر عن الخاوة. لاحقا، عن شراء الأسلحة. في المرحلة التالية، اقتحمت الجريمة، التي عربدت في الداخل، كل أرجاء البلاد، من "كريات شمونه" وحتى ديمونة. لا يوجد صاحب مصلحة تجارية لا يعرف طلبات "بدل الحراسة."

وكلما ضاع التواجد الإسرائيلي، هكذا نمت "الروح الفلسطينية". كان مسموحا رفع أعلام "م.ت.ف"، والتحفظ على "هتكفا" وتضخيم "النكبة". في الوقت ذاته، خنقت سلطات التخطيط والبناء، بقيادة مديرية التخطيط وسلطة أراضي إسرائيل، الاستيطان اليهودي في بلدات المحيط. هكذا، في مسيرة طويلة تراكمت المشاكل والتحديات الواحدة تلو الأخرى: ضعف التنفيذ، أفكار مغلوطة، سياسة تخطيط وبناء خاطئة، جريمة معربدة، وغض نظر.

ربما لا نريد أن نتحدث بتعابير اليهود والعرب. فالدولة تتعاطى فقط مع "الإسرائيليين". لكن الجثث المتراكمة كل يوم تعلم الجميع كم هي خطيرة أضرار السياسة الحالية. فمطلب الحكم الذاتي في الجليل أو في النقب ليس هنا بعد، لكن إذا لم نصحُ فلن يبعد اليوم الذي يأتي فيه. ربما في توقيت حساس لحرب مع ايران.

مطلوب عمل الكثير جدا لأجل تحويل الميل والبدء باستعادة السيادة. الخطوة الفورية هي إقحام "الشاباك" في مكافحة الجريمة. فقد ورد في القانون أن الجهاز سيعمل على حماية المصالح الحيوية للأمن القومي. ثانيا. حتى اليوم في جلسة مجلس سلطة أراضي إسرائيل نتنياهو ملزم بأن يتأكد ان تكون القرارات العملية وفقا لنهجه. بعد ذلك يجب إقامة الحرس الوطني واتخاذ سلسلة طويلة من الأعمال السيادية: من القضاء على الجريمة وانتهاء برفع علم إسرائيل في المدن العربية. هذا ما يسمى حوكمة دولة يهودية وديمقراطية.

* * *

معاريف: المواجهة مع الإدارة الأميركية تلحق بإسرائيل تهديداً وجودياً

بقلم يورام دوري

المواجهة الغبية والخطيرة بين مسؤولين كبار في حكومة إسرائيل وبين إدارة بايدن الأميركية تضع دولة إسرائيل في خطر وجودي. فمع أننا رامبو إقليمي لكن على الزعامة أن تتذكر، وأن تكرر لنفسها أن قوتنا وقدرتنا الإقليميتين تنبعان من خليط مظفر من القوة البشرية الخبيرة من إنتاج إسرائيل، وسلاح وذخيرة استثنائيين في نوعيتهما يأتيان من الولايات المتحدة.

بصفتي خريج حرب "يوم الغفران"، أنا واع جداً للمساهمة الهائلة التي قدمها الأميركيون لنجاحنا في الغرب. صناديق ذخيرة لدباباتنا في رزم أميركية وصلت في حينه مباشرة من السفينة أو من الطائرة كي تملأ النقص الهائل في الوسائل القتالية. ملابس ضد النار أرسلت بدل الملابس العسكرية الإسرائيلية التي تحترق بسهولة وحتى ملابس داخلية مع شعارات الجيش الأميركي عليها. دون القطار الجوي الأميركي من يعلم أين وإذا ما كنا هنا اليوم. كل هذا دون النظر إلى المظلة السياسية الأميركية في كل المؤسسات الدولية والتي دونها سنكون دولة منبوذة مثل جنوب إفريقيا في الماضي والسودان اليوم.

لكل من يعتقد أنه يمكن أن نشد الحبل دون أن يقطع أشير فقط إلى حدث واحد رواه لي في الماضي شمعون بيريس. فمع انكشاف الجاسوس جونثان بولارد، حصل بيريس كرئيس وزراء في ظلمة الليل على مكالمة هاتفية من وزير الخارجية الأميركي، وفيها تهديد مبطن بأن الولايات المتحدة تفكر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وأجاد بيريس في وصفه لي عن شحوبه وتخوفه على مستقبل إسرائيل إذا ما تحقق - لا سمح الله - هذا التهديد.

زعماؤنا ملزمون بأن يفهموا أن التزلف للقاعدة الانتخابية، وتوجيه إهانات لنائبة الرئيس ووضع تحليل نفسي للرئيس، كل هذه تعرض للخطر وجودنا هنا كدولة مستقلة. إذاً، أيها المغردون من حكومة إسرائيل، احذروا في تغريداتكم. فتغريدة واحدة زائدة أخرى من شأنها أن تجلب الكارثة.

* * *

يديعوت: إضراب «الأونروا» فرصة لإغلاقها

بقلم عيدي شفارتس

بضعة آلاف من الموظفين في الأونروا في الضفة الغربية مضربون منذ أكثر من 3 أشهر، احتجاجاً على عدم قبض رواتبهم. كميات النفايات المتراكمة في مخيمات اللاجئين تدل جيداً على الضائقة المالية للمنظمة، وتذكّر ليس فقط بعدم قيام المنظمة بمهماتها اليومية، بل أيضاً بشيء أكثر جوهرية، وهو أن استمرار وجود الوكالة

يشكل تهديداً للأمن القومي لدولة إسرائيل.

وكالة الأونروا منظمة تلتزم المطالبة الفلسطينية بعودة اللاجئين. وهي تحظى بدعم دولي وأممي، لكنها في جوهرها وهيكليتها وأهدافها وعشرات الآلاف من موظفيها، منظمة فلسطينية معادية لإسرائيل. وهي تنجح في إخفاء هويتها السياسية تحت غطاء إنساني يطمس حقيقة أن الفلسطينيين لم يتراجعوا قط عن مطالبتهم بالعودة الكاملة إلى فلسطين والقضاء على السيادة الإسرائيلية في البلد.

على الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تقبل منطقاً إشكالياً وساذجاً، مفاده أن من الأفضل الاستمرار في دعم الأونروا من أجل الحصول على الهدوء في "المناطق"، انطلاقاً من الاعتقاد أن الوكالة أفضل من "حماس"، أو تنظيمات فلسطينية "متطرفة" أُخرى.

هذه النظرية تمنح الأونروا نوعاً من قبة حديدية دبلوماسية في مواجهة أي محاولة للمسّ بها، أو تغييرها. هذه الحماية مهمة، وخصوصاً أن الأونروا ليس لديها ميزانية جارية، بل تعتمد في نشاطاتها على المساعدات التي تقدمها الدول.

هذا الوضع يجب أن يتوقف عبر الوقف التدريجي لنشاط الأونروا من خلال تلبية حاجات المؤسسة الأمنية والمخاوف من نشوب ثورة اجتماعية وتدهور أمني، ورغبة المجتمع الدولي في الاستمرار في مساعدة الفلسطينيين. التغيير المطلوب هو تفريق البعد السياسي عن البعد الخدماتي الإغاثي. يجب على إسرائيل ألّا تعارض المساعدة الاقتصادية التي يقدمها المجتمع الدولي للمجتمع الفلسطيني، لكن عليها أن تقف ضد الربط بين مساعدات الإغاثة هذه وبين موقف سياسي وهمي، والدعم المطلق للعودة الفلسطينية.

يجب أن نسمح للمجتمع الدولي بالاستمرار في مساعدة الفلسطينيين، ليس من خلال الأونروا التي قد ينقل إغلاقها، بوضوح، رسالة مفادها بأن دولة إسرائيل موجودة هنا وستبقى، وآن الأوان للاتفاق معها، وليس للقضاء عليها.

يجب أن تبدأ هذه العملية بمنظومة التعليم في الأونروا في الضفة الغربية. بدلاً من ذهاب التلاميذ الفلسطينيين إلى مدارس الوكالة، ومن أن يقبض المعلمون رواتبهم منها، يجري توجيه هؤلاء التلاميذ إلى مدارس السلطة الفلسطينية. المباني تبقى هي نفسها، وكذلك تبقى الصفوف والمعلمون. وتأثير ذلك في حياة الفلسطينيين ضئيل للغاية. وهذا الوضع سيجعل من السهل على المؤسسة الأمنية دعم الأمر، لأن خطر حدوث تدهور اجتماعي وأمني سيكون ضئيلاً جداً.

ستطلب إسرائيل من الدول المانحة تحويل الجزء المخصص من مساعداتهم للجهاز التعليمي إلى السلطة الفلسطينية، بدلاً من الأونروا. وليس لدى أغلبية الدول المانحة مشكلة في ذلك، باستثناء الولايات المتحدة،

التي وفقاً لقانون تايلور فورس، لا تحول الأموال مباشرة إلى السلطة الفلسطينية، ويمكن إيجاد حلول لذلك من خلال وكالات إغاثة أُخرى في الضفة الغربية) مثلUSAID ، أو اليونسيف.(

لاحقاً، يمكن إيجاد حلول ملائمة لكل منطقة أُخرى في الشرق الأوسط، التي تعمل فيها الأونروا، بحسب الحاجات الخاصة بكل منطقة والوضع فيها: في قطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسورية.

يمكننا الافتراض أن الفلسطينيين سيعارضون هذه الخطوات، لأن هذا الأمر سيجبرهم على القول بالفم الملآن إنهم يجدون علاقة مباشرة بين الوكالة وبين تحقيق مطلبهم بالعودة. وهذا الوضع سيضعهم في موقع غير مريح، لأنهم، حتى الآن، نجحوا في تحميل الجانب الإسرائيلي تهمة استمرار النزاع.

الإغلاق التدريجي للأونروا سيركز الانتباه على حقيقة أن الصراع بيننا وبين الفلسطينيين يدور حول جوهر وجود دولة إسرائيل، وليس على الانسحاب من "المناطق". وهذا الفهم سيخفف من حدة الصراع السياسي في هذا الشأن على الساحة الدولية، وسيساعد على تماسُك المجتمع الإسرائيلي المنقسم إزاء حجم مسؤوليته عن استمرار النزاع.

وفي المدى البعيد، إغلاق الأونروا يمكن أن يثير أصواتاً داخل المجتمع الفلسطيني تقوّض أسطورة العودة، وتبدأ بالتفكير في علاقات سلمية والعيش إلى جانب دولة إسرائيل، بدلاً من العيش مكانها.

* * *

هل رهنت السعودية تطبيعها مع "إسرائيل" بالقضية الفلسطينية؟

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

استبعدت صحيفة هآرتس أن يتم تنفيذ ما ذكرته وسائل إعلام تابعة لـ "حكومة نتنياهو" بالتوصل لاتفاق تسير رحلات جوية بين مكة ومطار "بن غريون"، لنقل حجاج الداخل المحتل 1948 خلال موسم الحج هذا العام. ومن المقرر أن يغادر معظم الحجاج إلى المملكة العربية السعودية خلال الأيام المقبلة، وقد اشتروا بالفعل تذاكر طيران من الأردن كما شككت "هآرتس" في تصريحات "المسئولين الإسرائيليين" بأنه لا يوجد التزام للملكة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، كونها العائق الحقيقي لأي عملية تطبيع محتملة بين كيان العدو والسعودية.

القضية الفلسطينية قبل التطبيع

نقلت صحيفة "هآرتس" تصريحات المتحدث باسم السفارة السعودية في الولايات المتحدة، فهد نزار، أن اتفاق التطبيع مع "إسرائيل" لن يكون ممكناً إلا إذا انتهى "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني." وأضاف نزار: "إسرائيل لديها إمكانات كبيرة، والتطبيع يمكن أن يكون جيداً في عدة أمور مثل العلاقات التجارية والثقافية، ولكن لكي تتخذ المملكة هذه الخطوة، نحتاج إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي."

تعد السفارة السعودية في واشنطن من أكثر السفارات التي أغلقت أبوابها لوسائل الإعلام، ونادراً ما تُجرى مقابلات مثل التي أجراها نزار أول أمس (الأحد) مع قناة عرب نيوز، ومقرها السعودية وتنشر باللغة الإنجليزية. وتناولت معظم المقابلة العلاقات مع الولايات المتحدة التي وصفها المتحدث بأنها "قوية ومستقرة"، بل وسلطت الضوء على الزيارات الأخيرة لبعض كبار أعضاء إدارة بايدن إلى المملكة، كما تطرق نزار إلى المصالحة مع إيران وأوضح أنه "لم يتم حل جميع الخلافات بين الجانبين."

وعن إسرائيل قال نزار: "موقف المملكة العربية السعودية من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني معروف ومتسق منذ سنوات طويلة، وقد قدمت المملكة العربية السعودية مبادرة السلام العربية في عام 2002، والتي في إطارها يقدم العالم العربي بأسره التطبيع مع إسرائيل، مبادلة حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، وهذا الاقتراح ما زال مطروحاً على الطاولة، ونأمل أن يعود الطرفان للحديث مع بعضهما البعض لتسوية النزاع."

وصرح وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرخان الأسبوع الماضي: "إن تطبيع العلاقات مع إسرائيل هو مصلحة إقليمية ستجلب الكثير من الفوائد، ولكن دون معالجة التحدي الفلسطيني، ستكون الفوائد محدودة، يجب أن نركز مرة أخرى على تعزيز حل الدولتين." ولم يذكر بن فرحان اسم "إسرائيل" في كلماته. وأوضح فرحان أن الارتباط بين القضية الفلسطينية والتطبيع مقبول أيضاً لدى الإدارة في واشنطن: "هذا أيضاً هو موقف الولايات المتحدة، ومن المهم مواصلة هذه الجهود."

في الأسبوع الماضي، قام وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكين" بزيارة المملكة العربية السعودية، والتقى مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وبحث الاثنان الاتصالات مع كيان العدو. قبيل رحلته أكد "بلينكن" في خطاب أمام اللوبي المؤيد لـ "إسرائيل" في واشنطن أن "التطبيع بين السعودية وإسرائيل لا يمكن أن يأتي على حساب التقدم بين إسرائيل والفلسطينيين."

فجوات كبيرة

زعم مسؤولون كبار في كيان العدو في الأشهر الأخيرة أن القضية الفلسطينية لا تشكل عقبة أمام تقدم محادثات التطبيع مع السعودية. في كيان العدو، يميلون إلى التقليل من الالتزام السعودي تجاه الفلسطينيين، ويزعمون أن العقبة الرئيسية في طريق التطبيع هي مطالب السعودية من الإدارة في **واشنطن** وعلى وجه الخصوص رغبة المملكة في تطوير برنامج نووي مدني بدعم. لكن تصريحات السعوديين في الأيام الأخيرة، وكذلك خطاب "بلينكن"، تلمح إلى أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة بين حكومة العدو والقيادة في السعودية حول **حل القضية الفلسطينية.**

* * *

إسرائيل ديفينس: جيش العدو يستعد للتزوّد بأنظمة رادار تكتيكية

أعلنت شركة "Leonardo DRS" أنه تم اختيار فرعها "الإسرائيلي" "DRS Rada Technologies-" رادا للصناعات التكنولوجية لتزويد جيش العدو بالرادارات المتنقلة التي توفر قدرات دفاعية إضافية ومحدثة ضد مجموعة متنوعة من التهديدات الإقليمية المستقبلية. وستقوم الشركة بتصنيع وتوريد الرادارات لدعم قدرات الكشف الجوي والإنذار المبكر لجيش العدو، وسيتم بناء الرادارات في مصنع إنتاج شركة "رادا" الواقع في "بيت شان". وتعمل شركة" "DRS Rada Technologies المعروفة سابقًا باسم "رادا" في تطوير أنظمة الرادار التكتيكية المتنقلة.

وتستخدم الأنظمة على نطاق واسع في جميع قطاعات الجيش "الإسرائيلي" وجيوش الولايات المتحدة والحلفاء لحماية المركبات والقوات المقاتلة من مجموعة متنوعة من التهديدات من الجو والأرض. وتشمل مهام هذه الأنظمة أنظمة دفاع نشطة، ودفاع جوي قصير المدى متنقل، وتحديد مواقع الصواريخ، والمدفعية وقذائف الهاون، ومهام مضادة للطائرات بدون طيار، وحماية البنى التحتية الحيوية ومراقبة الحدود.

* * *

الجيش الإسرائيلي يفشل في حماية قواعده العسكرية

ترجمة: عكا للشؤون الإسرائيلية

كشفت صحيفة "إسرائيل اليوم"، أمس عن حدوث إخفاق كبير في الحراسة الأمنية في قاعدة تدريب عسكرية للواء "الناحال." وبحسب الصحيفة، فإن ضابطين كبيرين في الجيش الإسرائيلي تنكرا على أنهما أشخاص عاديين واقتحما القاعدة المذكورة دون تصاريح. وأوضحت أن الضابطين سرقا سيارتين من

نوع "رانجلر" و4 أسلحة من القاعدة العسكرية، لافتة إلى أن المحاولة تأتي في إطار اختبارات من الضابطين للأمن والحماية في القاعدة العسكرية.

يشار إلى أن قواعد الجيش الإسرائيلي تتعرض لعمليات سرقة بشكل كبير في جنوب البلاد دون توفر الحماية الكافية لها، وكان آخرها سرقة آلاف الطلقات النارية من مستودع ذخيرة الأسبوع الماضي.

* * *

إجلاء جماعيّ محتمَل ومئات الضحايا والمو اقع المدمَّرة... هكذا ستبدو إسر ائيل بعد هجوم تنفّذه في إيران

ترجمة: باسل مغربي. موقع عرب 48

يستعدّ الجيش الإسرائيليّ إلى سيناريو محتمل، عقب هجوم قد ينفّذه في إيران، يشمل سقوط عشرات الضحايا الإسرائيليين، وتدمير مئات المواقع في البلاد، في مشاهدَ "لم تشهدها إسرائيل، منذ قيامها." جاء ذلك بحسب ما أفاد موقع "واللا" الإلكتروني الإخباريّ، بعد أسبوع من إطلاق الجيش الإسرائيلي مناورة عسكرية شاملة، باسم "القبضة الساحقة"، وتحاكي حربا متعددة الجبهات، تشمل جبهة لبنان وسورية وقطاع غزة المحاصر، والضفة الغربية المحتلة. وحاكى سيناريو الحرب متعددة الجبهات، مناورة يتم خلالها تنفيذ ضربات جوية إسرائيلية، في عدة أماكن بينها، إيران.

ويأتي ذلك فيما أفادت القناة الإسرائيلية 12، الإثنين، بأن إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة، ضمانات جديدة، من شأنها ضمان التفوق العسكري لإسرائيل في المنطقة. ووفق السيناريو ذاته الذي تدرب عليه الجيش، وردًّا على الهجمات الإسرائيلية في إيران، ستُطلَق صواريخ باتجاه إسرائيل من إيران، ومن "الميليشيات الشيعية الموالية لإيران من العراق وسورية، ومن لبنان، وقطاع غزة"، وفق التقرير.

وفي حالة كهذه، فإن "معظم الإصابات"، ستكون في "المناطق الشمالية، وبضمنها حيفا." وتدربت قيادة الجبهة الداخلية، على وضع، أسفر نتيجة "مدى القذائف والصواريخ، والرؤوس الحربية الثقيلة، عن مقتل نحو مئة مدنيّ في الجبهة الداخلية، وإصابة نحو ألف." وفي سيناريو كهذا، ستواجه السلطات الإسرائيلية، أكثر من ألف موقع دمار، 500 منها في حالة "صعبة". وشمل السيناريو أيضًا، أضرارا لحقت بالبنية التحتية للكهرباء والمياه، وقواعد الجيش الإسرائيلي، والمراكز السكانية. وذكرت أجهزة الأمن الإسرائيلية، أنه تم التدرب على وضع "متطرف"، إزاء نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي.

وفي ما يتعلق بإطلاق نار محتمَل من لبنان، فقد تمّ التدرب على التعامل مع إطلاق نحو 3 آلاف صاروخ من هناك، في الأيام القليلة الأولى من معركة محتملة. وأظهر "تحقيق"، أُجري لتقييم المناورة العسكرية، واستخلاص العبر منها، أن "هناك سيناريو (محتمل) لإجلاء جماعيّ للمواطنين من الشمال إلى الجنوب"، بحسب الموقع. وكجزء من استخلاص العِبر، تقرَّر إنشاء مقارّ لقيادة الجبهة الداخلية، يعمل تحت مظلّتها، الجنود الذين لا يخدمون في الوحدات العسكرية، وذلك للمساعدة في توفير مساعدات الرعاية الاجتماعية، وفي ما يتعلق بتوفير الأدوية والغذاء، للسكان في مراكز الإجلاء الرئيسية. كما قُدِّم اقتراح إلى وزير الأمن، يوآف غالانت، ينصّ على أن يتلقّى المواطنون الذين يتركون شماليّ البلاد، بسياراتهم الخاصة، وبشكل مستقلّ في الحالة المذكورة؛ مساعدة حكومية، لتمويل إقامتهم في دور ضيافة، أو في فنادق.

"حجم دمار لم تشهده إسرائيل"

ونقل "وللا" عن مصدر أمنيّ، لم يسمّه، القول: "لقد مارسنا سيناريو متطرفا، ونستعد له بمنتهى الجديّة." وذكر أن "القدرة على إشعال نار في الجبهة الداخلية، من عدة بؤر، على هذا النطاق الواسع؛ ينتج عنها قدر كبير من المواقع (التي تعرّضت لضرر بسبب الحرب) وحجم دمار لم تشهده إسرائيل، منذ قيام الدولة." وأضاف المصدر ذاته، أن مثل هذا السيناريو، سيضرّ بـ"الاستمرارية الوظيفية" لإسرائيل، في أشكال قد تتمثّل بانقطاع التيار الكهربائي. وفي هذا الصدد قال: "رأينا ما حدث قبل أسبوع ونصف، عندما لم يكن هناك كهرباء في نصف البلاد." وذكر أن مثل هذا السيناريو، سيؤدي إلى تدمير مواقع متعددة، وسقوط ضحايا، إلى حد لم تشهده إسرائيل. وقال المصدر ذاته، إن إسرائيل "ستواجه تحديات مختلفة، مثل الأفراد الذين سيتركون المواقع الحيوية الأساسية، بسبب الخوف من سقوط الصواريخ، والدمار، مثل العاملين في المستشفيات، والصيدليات، والسائقين، والعاملين في شركات البنية التحتية، وهذا سيضرّ بالاستمرارية الوظيفية للاقتصاد."

* * *

حكومة نتنياهو تُبلغ إدارة بايدن بقرارها بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربيّة

أبلغت الحكومة الإسرائيليّة إدارة الرئيس الأميركيّ، جو بايدن، الأسبوع الماضي، أنها تعتزم الإعلان في وقت لاحق من الشهر الجاري، عن بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية، في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، وفق تقرير صحافيّ إسرائيلي. في المقابل، أعلن البيت الأبيض، أن لديه "مخاوف واضحة إزاء التوسع الاستيطاني" في الضفة. وكان من المقرر أن تجتمع لجنة التخطيط التابعة للإدارة المدنية للاحتلال في الضفة

الغربية، اليوم الإثنين، لبحث مخطّطE1 ، الذي يستهدف إقامة آلاف الوحدات الاستيطانية لربط مستوطنة "معالي أدوميم" مع القدس وعزل المدينة عن محيطها، وتقسيم الضفة الغربية إلى قسمين، بما يؤدي إلى القضاء على خيار "حل الدولتين" ويمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ونقل موقع "واللا" الإلكترونيّ، الإثنين، عن مسؤولين أميركيين، وصفهم برفيعي المستوى، القول إنهم راضون للغاية، بالقرار الإسرائيلي بتأجيل مناقشة مخطّط.E1 لكنّ المسؤولين ذاتهم ذكروا أن هذا ليس سوى جزء واحد من الإعلان الإسرائيلي، مشيرين إلى أن الجزء الثاني هو أن الحكومة الإسرائيلية، تخطط للإعلان عن آلاف الوحدات السكنية الجديدة، في عدة مستوطنات في الضفة الغربية.

ونقل التقرير عن مصدر وصفه "واللا" بأنه مطّلع على التفاصيل، أن إسرائيل تنوي الإعلان عن تعزيز تخطيط، وبناء ما لا يقلّ عن 4 آلاف وحدة سكنية في المستوطنات. وقال مصدر آخر، إن مجلس التخطيط الأعلى في "الإدارة المدنية" التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، يُتوقّع أن يجتمع قبل نهاية حزيران/ يونيو المقبل، للمصادقة على المضيّ قدما في الخطط الاستيطانية. وبحسب ما أورد "واللا"، نقلا عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين، لم يسمّهم، فإنّ إدارة بايدن تحاول الضغط على مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لعدم الدفع بخطط البناء الاستيطانية الجديدة، "أو على الأقل تقليصها إلى الحدّ الأدنى، وعدم شمل البناء في مستوطنات معزولة، فيها"، وفق التقرير.

وخلال مؤتمر صحافي، عُقد في الكنيست، حاول رئيس حزب الصهيونية الدينية، ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، الدفاع عن نفسه من الانتقادات التي طالته، لتأجيل النقاش حول مخطّطE1 ، وقال: "بالتأكيد ستكون هناك أخبار سارّة للاستيطان في يهودا والسامرة. هذه الحكومة ملتزمة بذلك."

في السياق، أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية، الخطوة الإسرائيلية، وقالت في بيان أصدرته، الإثنين، إنها "تنظر بخطورة بالغة لما أورده الإعلام العبري، حول إقدام الحكومة الإسرائيلية على إبلاغ الإدارة الأميركية بهذه المخططات." وذكرت أن الخطوة تُعدّ "اختبارا جديا للإدارة الأميركية، وموقفها من حل الدولتين." وطالبت وزارة الخارجية، في بيانها، بموقف أميركي حازم لمنع تنفيذ تلك المخططات.

وأُودع المخطط E1 للاعتراضات من قبل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خلال حملته الانتخابية في عام 2020، وبدأت اللجنة بالاستماع إلى الاعتراضات التي تم تقديمها على الخطة في تشرين الأول/ أكتوبر 2021. وتعتبر مرحلة الاعتراضات، هي المرحلة الأخيرة ضمن سلسلة خطوات قبل نشر مناقصات البناء، علما بأن

اللجنة الفرعية المعنية بالاعتراضات كانت قد عقدت جلستين لسماع الاعتراضات، لكن الجلسة الختامية الثالثة تأجلت في مناسبتين بضغوط أميركية.

* * *

معهد بحوث الأمن القومي: حكومات إسرائيل تجاه "يهودا والسامرة" ... من "ورقة مساومة" إلى نقطة انعطاف خطيرة

بقلم تميرهايمن وعيدن كدوري

ترجمة: صحيفة القدس العربي

قيادة المنطقة الوسطى هي المسؤولة عن كل الوحدات والألوية المتمركزة في منطقة "يهودا والسامرة". هذه القيادة تشكل الجهة ذات السيادة الفعلية وتدير المعركة بكاملها، بكونها الجهة التي توجه الجهات الأخرى العاملة في الساحة: منسق النشاطات في "المناطق" [الضفة الغربية]، والإدارة المدنية، وحرس حدود "يهودا والسامرة". ونظراً لأن إسرائيل لم تعلن منذ 1967 عن سيادة في مناطق "يهودا والسامرة"، فالقانون الدولي ينظر إلى وضع إسرائيل يدها على المناطق التي احتلتها في حرب الأيام الستة بأنه "وضع يد حربي". في هذا الإطار، المنطقة تحت احتلال عسكري بإدارة قيادة المنطقة الوسطى. تشكلت الإدارة المدنية في 1981 عقب اتفاق السلام مع مصر، لإخراج معالجة الشؤون المدنية في المناطق المحتلة من أيدي الجيش الإسرائيلي.
اتفاقات أوسلو أو باسمها الرسمي "اتفاق المبادئ"، هي سلسلة اتفاقات وقعتها إسرائيل وم.ت.ف ما بين السنوات 1993 إلى 1995 بهدف إنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين بمصالحة سياسية وجغرافية. على أساس "إعلان المبادئ بشأن الاتفاقات المؤقتة لحكم ذاتي"- الاتفاق الأول من بين اتفاقات أوسلو، تشكلت السلطة الفلسطينية ونقلت إليها صلاحيات في مجالات مدنية في مناطق "يهودا والسامرة" وقطاع غزة، وكذلك صلاحيات أمنية. هكذا، أصبحت السلطة بنية تحتية تنظيمية لإدارة الكيان الفلسطيني (نوع من "دولة على الطريق")، والتي لديها وزارات حكومية وصلاحيات عملية. هذه الاتفاقات قسمت مناطق السلطة إلى 16 محافظة، منها 11 في "يهودا والسامرة". خلال ذلك قسمت مناطق "يهودا والسامرة" وقطاع غزة إلى ثلاث فئات، منطقة "أ" والتي تشكل 18 في المئة من "يهودا والسامرة"، تحت سيطرة مدنية وأمنية للسلطة الفلسطينية؛ ومنطقة "ب" التي تشكل 22 في المئة من "يهودا والسامرة"، بصفتها مناطق تحت سيطرة مدنية للسلطة الفلسطينية وسيطرة أمنية لإسرائيل؛ ومنطقة "ج" التي تشكل 60 في المئة من "يهودا والسامرة" تحت سيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية، وهي التي تضم المستوطنات اليهودية في المنطقة.

في الأصل، نصت اتفاقات أوسلو على إقامة 6 أجهزة أمنية للسلطة الفلسطينية ولكن سرعان ما تطور 10-15 جهاز أمن منفصلاً. وهذه اقتضت إقامة جهاز تنسيق أمني بين الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن هذه، والذي بدأ بالعمل رسمياً في سنة 1996. أثمر التنسيق الأمني إنجازات عديدة، وبات وجوده يشكل مصلحة مهمة لكلا الطرفين وبمساعدته يحافظون على الهدوء الأمني في "يهودا والسامرة". معظم التنسيق يتم على يد الإدارة المدنية، وهو يشمل بالأساس تنسيقاً على المستوى الميداني بين أجهزة المخابرات وأجهزة "الشاباك" المتوازية وأجهزة الرقابة المدنية. هذا من خلال تعاون مع قائد المنطقة الوسطى، الذي ينسق زمنياً هذه التنسيقات في مقر القيادة.

أخذت الإدارة المدنية على عاتقها بعد اتفاقات أوسلو مسؤولية المصادقة على مخططات بناء في المستوطنات وفي البلدات الفلسطينية الواقعة في مناطق "ج"، فباتت مسؤولة من بين أمور أخرى عن العثور على بناء غير قانوني وإنفاذ القانون ضد البؤر الاستيطانية غير القانونية، وكذلك أيضاً عن إصدار تصاريح لعمل للفلسطينيين، والعلاقة مع السلطة الفلسطينية في المواضيع المرتبطة في التنسيق الأمني، وإنشاء البنى التحتية. يتولى المسؤولية عن الإدارة المدنية ضابط من الجيش الإسرائيلي بدرجة عميد يكون خاضعاً لقائد المنطقة الوسطى إلى جانب موجه مهني من قبل منسق أعمال الحكومة في "المناطق". فعلياً، يخضع رئيس الإدارة المدنية لمنسق نشاطات الحكومة، ويعمل كضابط ركن لقائد المنطقة المسؤول عن تنسيق وإدارة الجهود المدنية للقيادة؛ أي عن كل جوانب سيطرة قائد المنطقة على السكان المدنيين، علاوة على ذلك، يعمل كل من "الشاباك" وحرس الحدود في "يهودا والسامرة".

سياسة حكومة إسرائيل الـ 37 مثلما تنعكس في الاتفاقات الائتلافية التي وقعت وفي تطبيقها حتى الآن، تنعكس أيضاً في عدد من الخطوات التي ستؤثر بصورة دراماتيكية على سلوك قيادة المنطقة الوسطى وفي أساسها: نقل الصلاحيات عن الإدارة المدنية للوزير في وزارة الدفاع (بتسلئيل سموتريتش) وإخضاع حرس الحدود لوزارة الأمن الوطني، وتوسيع مشروع الاستيطان اليهودي بواسطة "شرعة الاستيطان الشاب"؛ أي اعتراف قانوني بالبؤر غير القانونية. وكل هذا، على خلفية اقتراح "الإصلاح القانوني"، الذي لو تم تمريره كما هو، فسيعطي لحكومة إسرائيل قوة لتطبيق هذه السياسة عن طريق سن تشريعات ولوائح، لن يكون بالإمكان الاعتراض عليها أو فسخها. يدور الحديث عن خطوات قد تغير الواقع في "يهودا والسامرة" جذرياً مثلما تشكل خلال السنوات الأخيرة.

في نهاية 56 عاماً من السيطرة العسكرية الإسرائيلية على "يهودا والسامرة"، وإزاء الخطوات التي تنفذها الحكومة الـ 37 وتنوي تنفيذها، مطلوب أن نفحص مغزاها مثلما سيتم التعبير عنها على الأرض. في هذا المقال

سيتم تحليل العناصر المختلفة التي مكنت قيادة المنطقة الوسطى من المحافظة على الاستقرار النسبي على مر السنين وسهلت على إسرائيل تطوير مشروع المستوطنات المزدهر، وكذلك مواجهة انتفاضتين فلسطينيتين "الانتفاضة الأولى والثانية". بالإضافة إلى ذلك، سيتناول المقال الظروف التاريخية والخطوات التي شكلت المنظومة القائمة في قيادة المنطقة الوسطى، وكذلك الأركان التي تمكن من تأسيس هذه المنظومة. وثمة قضايا أخرى مثل تأثير خطوات الحكومة الحالية على مستقبل هذه المنظومة وعلى قدرة قيادة المنطقة الوسطى على تنفيذ دورها.

"بدور صاحب السيادة": إدارة معركة دون هدف سياسي

عرف كل من فيبر وبيرسيكتور، السيادة كـ "حق معترف به لكيان سياسي لتطبيق صلاحيات على كل القضايا". إدارة المنطقة الوسطى بمفاهيم عديدة هي صاحب السيادة في "يهودا والسامرة". خلافاً لباقي قيادات الجيش الإسرائيلي، لقيادة المنطقة الوسطى صلاحيات ومسؤوليات شاملة في "يهودا والسامرة"، وقدرة على استخدام القوة وجوانب من بناء القوة وتشكيل السياسات. هذا، ما دام الحديث يدور عن "يهودا والسامرة"، بالطبع إلى جانب السلطة الفلسطينية المسيطرة على الفلسطينيين في مناطق "أ" و "ب". لقيادة المنطقة الوسطى صلاحيات تشريع، وقضاء، وذراع تنفيذي، تشكل نوعاً من العالم المصغر لسلطات الدولة الثلاث، وتمكّن سيادتها، وتنفيذ خطوات استراتيجية واسعة لا تحدث في قيادات أخرى. هكذا وخلافاً عن باقي القيادات ولتي تشكل بالأساس عاملاً تنفيذياً، فإن قيادة المنطقة الوسطى هي صاحبة السيادة في منطقتها، وهي المسؤولة عن بلورة الأهداف التكتيكية والاستراتيجية على الأرض لتحقيق أهدافها.

في حزيران 1967 ومع انتهاء حرب الأيام الستة، تعين على دولة إسرائيل مواجهة واقع جديد الذي في إطاره وجدت نفسها تسيطر على أربع ساحات مختلفة، من بينها "يهودا والسامرة" التي كان فيها حينئذ 700 ألف فلسطيني. من بداية هذه السيطرة العسكرية كان التأكيد على إدارة المنطقة وليس على بلورة اتفاق سياسي طويل المدى. موشيه ديان وزير الدفاع في الفترة التي أعقبت حرب الأيام الستة، كان تواقاً لوجود سلطة احتلال "غير مرئية" قدر الإمكان- والسماح بحياة طبيعية قدر الإمكان للسكان الفلسطينيين مع اتباع سياسة معاقبة موزونة ومتطورة. هذه سياسة اتبعها وزراء الدفاع طوال السنين في محاولة لإقامة "حكم مستمر" وتطبيق فلسفة عدم التدخل في الحياة الروتينية للسكان المحليين التي اتبعها ديان قدر الإمكان في إطار السيطرة الأمنية.

اعتبرت قيادة المنطقة الوسطى دورها كجهة مسؤولة عن "إخماد الحريق، وكبح جهات محرضة مع تجنب خلق نقاط احتكاك توقظ المقاومة تجاه إسرائيل في المجتمع الدولي. وهكذا طورت القيادة رؤية تنظيمية عن

الساحة، نابعة من سياسة المستوى السياسي التي تضمنت عدداً من الجوانب الأساسية: توازنات أمام نشاطات الفلسطينيين، وتقليص ارتفاع ألسنة اللهب في حالات ونقاط احتكاك بهدف منع تصعيد الإرهاب، وتوازنات ما بين توسع المشروع الاستيطاني اليهودي ومناطق تحت ملكية فلسطينية، وكذلك فصل السلطة الفلسطينية عن قطاع غزة في عهد ما بعد اتفاقات أوسلو.

موقف حكومة إسرائيل الرسمي الذي لم يتغير منذ 1967 حتى اليوم، يقول إن إسرائيل تضع يدها على المنطقة التي احتلتها، حيث جزء منها يعد ورقة مساومة للتوصل إلى اتفاق سياسي لحل النزاع العربي الإسرائيلي. على خلفية، هذا الموقف الذي معناه هو تطلع إلى المحافظة على إمكانيات العمل المستقبلية، والتعامل مع الساحة الفلسطينية على مر السنين، تم إقصاؤه إلى الهامش وفق تفضيل المستوى السياسي، وبدون نجاح (أو محاولة حقيقية) لبلورة حلول للنزاع. انشغل المستوى السياسي الأمني في بلورة ردود للساحات التي اعتبرت كتهديد وجودي لدولة إسرائيل: سوريا و"حزب الله" ولاحقاً إيران. هكذا بقيت القضية الفلسطينية تحت معالجة القادة الميدانيين بقيادة المنطقة الوسطى، بدون هدف سياسي بعيد المدى. في إطار استراتيجية الحكم المستنير، وتركزت الرسالة التي نقلت لقادة القيادة طوال سنين على منع التصعيد وعلى "إلقاء بطانية على النار واهتموا بإبقائها منخفضة".

غياب سياسة واضحة للمستوى السياسي طوال السنين، اقتضى من القيادة أن تفهم وتفسر نواياه بواسطة رسائل وتصريحات متخذي القرارات وليس عن طريق أوامر واضحة، على خلفية رسائل متناقضة في مرات عديدة على رأسها التناقض ما بين توسيع مشروع المستوطنات والمحافظة على فضاء الاحتمالات لحلول سياسية. في هذا الفضاء، كانت القيادة تتوق لاستمرار "الوضع القائم" في "يهودا والسامرة" على مدى السنين، والذي جوهره المحافظة على الاستقرار الأمني في المنطقة ومحاولة "شراء وقت" إلى أن تتبلور الظروف التي ستقود إلى حل سياسي بعيد المدى بواسطة المحافظة على فضاء الاحتمالات للمستوى السياسي تجاه الساحة الفلسطينية.

"ضبط النفس قوة".. رؤية استخدام القوة في قيادة المنطقة الوسطى

سجلت قيادة المنطقة الوسطى لصالحها نجاحاً لا بأس به في السيطرة على "يهودا والسامرة" على مدى 56 عاماً، حوالي نصف هذا الوقت بمشاركة السلطة الفلسطينية وبالتنسيق معها؛ أي أنها نجحت بدرجة كبيرة في جعل المنطقة مستقرة وكبح انتفاضات فلسطينية والإرهاب.

العمليات الكبيرة التي وقعت في بداية سنوات الـ 2000 (الانتفاضة الثانية) في عهد رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون والذي كان معروفاً بمقاربته العدائية تجاه الساحة الفلسطينية، قادت إلى تعاظم توجه الكبح

الذاتي لدى إسرائيل. بعد العملية التي وقع فيها العديد من المصابين في الدولفيناريوم (2001)، قال أرئيل شارون: "إن ضبط النفس يعد عامل قوة"، وهي جملة حفرت في الوعي الوطني وأشارت إلى بداية التغيير. وشيئاً فشيئاً تبلور في إسرائيل فهم بأن القوة ليست الوسيلة الوحيدة في محاربة الإرهاب. وفقاً لهذه الرؤية، سار التفكير بأن القوي وحده قادر على احتمال ضربات والرد عندما يجد ذلك مناسباً؛ وأي رد فوري وسريع هو تعبير عن ضغط وشعور إلزامي بالرد، حتى وإن كان ذلك غير صحيح. بناء على ذلك، استخدام القوة وعدم استخدامها هي خطوات استكمالية في خلق وعي القوة لإسرائيل في حربها ضد الإرهاب. ينعكس هذا الفهم أيضاً في التصريح الدارج: "إسرائيل سترد في المكان والزمان المناسبين وبالقوة التي تراها مناسبة".

لقد أثر على هذه المقاربة تطور رؤية الفن التنظيمي -وهي فلسفة شاملة لفكرة الحرب القائمة على مكونات نظرية المنظومات لتفكير استراتيجي عسكري. في بداية سنوات الـ 2000 كانت قيادة المنطقة الوسطى هي الرائدة الفكرية لهذه النظرية. الجنرال احتياط بوجي يعلون والجنرال الاحتياط إسحق إيتان ورئيس الأركان (احتياط) شاؤول موفاز، أجروا دراسة معمقة تم في إطارها بلورة الرؤية التنظيمية التي تستخدم عدة منظومات والتي في أساسها توازن ما بين الأدوات والأساليب وتكييفها للمكونات المختلفة للمنظومة التنفيذية في القيادة. انعكست رؤية المعركة في أقوال قادت قيادة المنطقة الوسطى للحاجة إلى توازنات ما بين استخدام قوة شديد وكبح ذاتي والاستيعاب -بين الجزر والعصي. فمن جانب، مطلوب العمل ضد الإرهاب بيد قاسية مع التأكيد على المستوى الميداني لقيادة المنطقة الوسطى، وبالمقابل يجب خلق عوامل كابحة اقتصادية واجتماعية تقلل الدافعية نحو الإرهاب.

الدمج ما بين عوامل ناعمة وقاسية لخلق توازن حظي بانتقاد في أوساط قادت الرأي العام، سياسيين وعسكريين يميلون إلى مقاربة محافظة صقورية يرون في القوة العسكرية الأمر الأهم في الحرب ضد انتفاضة شعبية، وثمة حالات عديدة طوال التاريخ أظهرت أن محاولة حسم معركة كهذه، وخاصة عندما يكون في الخلفية مطامح وطنية وبواسطة استخدام قوة عسكرية فقط إنما هو أمر محكوم عليه بالفشل.

مثال ذلك نجده في تداعيات عملية "الدرع الواقي" سنة 2002 التي جرت عقب موجة عمليات، كان أبرزها وأكثرها في عدد الإصابات العملية التي وقعت عشية عيد الفصح في فندق بارك في نتانيا. خلافاً لفهم سائد لدى الجمهور الإسرائيلي اليوم، فإنه وعلى الرغم من أن العملية واسعة النطاق التي سيطر الجيش الإسرائيلي في إطارها وفي أعقابها على معظم المدن الفلسطينية في "يهودا والسامرة" فإنها لم تحقق هدفها – هزيمة الإرهاب في المنطقة. في الواقع، لقد كان للعملية نجاحات عديدة في ضرب البنى التحتية للإرهاب وفي تقليل عدد العمليات في الفترة التي تبعتها، كما أنها خلقت حرية مناورة لقوات الجيش في كل أرجاء "يهودا

والسامرة". ولكن اقتضى الأمر ثلاث سنوات أخرى منذ انتهاء العملية وحتى إنهاء الانتفاضة الثانية، وذلك تم تحقيقه بسبب المقاربة التنظيمية الواسعة. أي من وجهة نظر قيادة المنطقة الوسطى، نظرية أرجل الأربعة تطورت خلال هذه السنوات؛ وتجمعت عوامل دفاعية، مثل جدار الفصل الذي أقيم على طول الخط الأخضر بهدف منع اختراق مخربين فلسطينيين إلى أراضي إسرائيل؛ وعوامل مدنية مثل تطوير الاقتصاد الفلسطيني؛ وكذلك عوامل تنسيق أمني مثل إعادة الشرطة الفلسطينية للعمل واستئناف التنسيق الأمني. هذه العوامل كانت حاسمة لإنهاء الانتفاضة الثانية، وأثبتت أنه المعركة العسكرية وحدها غير كافية لهزيمة الإرهاب. علاوة على ذلك، فالإرهاب والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني لم ينتهيا حتى بعد إنهاء الانتفاضة الثانية. وثمة عامل آخر تسبب في خفوت الإرهاب في السنوات التي أعقبت ذلك، وهو تعيين محمود عباس في منصب رئيس السلطة الفلسطينية سنة 2004 بعد موت ياسر عرفات، وتفضيله للنضال الشعبي على الإرهاب. هذا بالإضافة إلى خطوات سياسية نُفذت في تلك السنوات وعلى رأسها نشر خطة "خارطة الطريق" لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني في حزيران 2002، ومبادرة جنيف التي نشرت في سنة 2003 ومؤتمر أنابوليس في سنة 2007 والتي تطرقت إلى البعد الوطني للمواجهة وكذلك أعطت أملاً لمجموعات كبيرة في المجتمع الفلسطيني. في نهاية المطاف، النزاع الإسرائيلي- فلسطيني المعقد يتمركز حول قضايا وطنية، وخاصة تطلعات قومية فلسطينية، والتي تشكل أرضاً قيمية ومعنوية لصعود الإرهاب. لهذا، فإن مواجهة عسكرية وحدها لا تكفي لوقف العنف والإرهاب.

يجدر التطرق لتداعيات بعيدة المدى لعملية "الدرع الواقي"، والتي عكست انعطافة في الرؤية الإسرائيلية فيما يتعلق بالطريقة المطلوبة لـ"السيطرة" على مناطق "يهودا والسامرة". بعد العملية، "مواجهة محدودة" كانت هي الرؤيا الرائدة في إدارة المعركة في "المناطق"، من خلال إدراك القيود على استخدام القوة النابعة من اتفاقات سياسية؛ أي أن حرية عمل قيادة المنطقة الوسطى في" المناطق" كانت محدودة. ولكن العملية في فندق بارك في نتانيا، وعملية "السور الواقي" في أعقابها طمست الحدود والقيود من ناحية عملية. لقد تجذرت الرؤية القائلة بأن حرية العمل العملياتية في "المناطق" هي أمر ضروري لكبح الإرهاب وهي التي مكنت من إنهاء الانتفاضة الثانية سنة 2005. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من استئناف التنسيق الأمني مع الفلسطينيين، ورغم فترة قصيرة عملت قوات الأمن الفلسطينية خلالها بصورة أكثر نجاعة، لم تتغير هذه الرؤية. هنالك من يرون في هذه الرؤية التي تؤيد الحفاظ على حرية عمل عملياتية لجيش الدفاع الإسرائيلي، والتي ساهمت في الجمود السياسي وأدت إلى طريق مسدود في العملية السياسية، بأنها خلقت للحكومة إمكانية لتجنب اتخاذ قرارات سياسية صعبة.

للحفاظ على استقرار أمني في "يهودا والسامرة"، ومنع تصعيد يتم تحريكه على أساس أيديولوجيا وطنية عميقة، يجب استخدام عوامل أخرى من القوة إلى جانب القوة العسكرية واستخدام القوة الناعمة. هذه الرؤيا وجهت قيادة المنطقة الوسطى للعمل حسب مبدأين رئيسيين: فصل السكان المدنيين عن عوامل الإرهاب، واستخدام القوة المطلوبة طبقاً لهدف محدد وطبقاً للوضع، تطلعاً لتقليل استخدام القوة إلى الحد الأدنى المطلوب. كل هذا من خلال فهم أن استخدام قوة تتجاوز المطلوب يخلق تصعيداً أمنياً. علاوة على ذلك، فإن استخدام قوة غير متناسب يعارض مبادئ نظرية القتال القائلة: (استنفاذ القوة والتوفير في القوة)، وكذلك مقارضة لمبادئ قانونية وقيمية دولية.

هكذا يجري تكييف استخدام القوة طبقاً للواقع التكتيكي والعملياتي على الأرض. أي أن المطلوب تكييف القوة وطرق العمل بصورة تعكس استراتيجية مركبة: استخدام أدوات عملية من التنسيق الأمني إلى جانب أدوات اقتصادية ومدنية تعكس قوة ذكية. الاستخدام الواسع لأدوات اقتصادية كان مكوناً أساسياً في استراتيجية التهدئة التي اتبعتها قيادة المنطقة. بنظرة كلية، فإن عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل يخلق اعتماداً للسلطة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي بصورة قد تصعّب بلورة وتطبيق حلول سياسية تؤيد الانفصال. ولكن هذه السياسة حسنت الاقتصاد الفلسطيني، وهي تخلق مجالاً من المصالح المشتركة مع الفلسطينيين على الرغم من الخلافات العميقة البعيدة عن الجسر الآن. من خلال فضاء المصالح المشتركة هذا، تم كبح الإرهاب بدرجة ما وتعززت الروافع الإسرائيلية المؤثرة على الساحة الفلسطينية. هذه الروافع مكنت من منع تصاريح عمل في إسرائيل للفلسطينيين كعقوبة على تصعيد أمني، وزيادة عددها كمكافأة للهدوء في "يهودا والسامرة". هكذا تم خلق آلية تكافئ كلا الطرفين بتهدئة أمنية وحفاظ على الاستقرار.

على المستوى الميداني ومن وجهة نظر قيادة المنطقة الوسطى، فقد وُجدت منظومة توازنات تضمنت ضبطاً للنفس إلى جانب إزالة القيود، بصورة تناسب الحالة. تحسين هذه المقاربة والأسلوب مكن من تنفيذ عمليات بصورة تفضيلية من ناحية جيوغرافية وأمام تنظيمات فلسطينية بصورة تتناسب والاستراتيجية في ذلك الوقت، مثل المس بتنظيم حماس بصورة وبدرجة أشد بالتنظيمات الإرهابية الأخرى العاملة في "يهودا والسامرة". منظومة التوازنات استهدفت محاربة مركزة للإرهاب، وفي الوقت نفسه تجنب المس بالسكان الفلسطينيين غير المتورطين.

الآلية الممكّنة: معلومات استخباراتية- تنسيق أمني ومدني وخبرة محددة

قائد المنطقة الوسطى هو صاحب السيادة في "يهودا والسامرة"، وهو المسؤول عن الأمن وإنفاذ القانون والنظام في المنطقة. بناء على ذلك، فإن مجمل الأجهزة العاملة في مناطق القيادة – الشاباك، والإدارة المدنية،

والشرطة- يتم تنسيقها من قبل القيادة، حتى وإن كانت غير خاضعة لها مباشرة. هذا التنسيق يشمل الخضوع إلى سلطات القائد العسكري حتى يصادق على النشاطات المختلفة التي تنفذها في منطقته. مجمل الأجهزة والجهات العاملة اليوم في "يهودا والسامرة" هي "الآلية الممكّنة" للانقلاب التنظيمي متعدد المجالات للقيادة، والتي تشمل مجتمعاً مدنياً، واقتصاداً، وتنسيقاً أمنياً ونشاطاً عملياتياً. الآلية الممكّنة مكونة من مخابرات نوعية، وقوة عمليات.

* * *

هآرتس: جنسية لكل يهودي من أصول مغربية أينما كان.. ما الرد العربي؟

بقلم تسفي برئيل

ما زال الوقت مبكراً لكي تحتل دوراً أمام السفارة المغربية في إسرائيل، ولكن أصبح مسموحاً أن نحلم بالعودة للمغرب؛ إذ يكفي موضة الجوازات البولندية والهنغارية والفرنسية والبرتغالية. يحق للإسرائيليين ذوي الأصل المغربي أن يكون لهم بلد لجوء. مجموعة من حاملي البشارة من المغرب قدموا طلباً للبرلمان هناك حتى يسن قانون لإعطاء الجنسية المغربية لكل يهودي من أصول مغربية، ولأبنائهم وأحفادهم، حتى وإن كان الأب ميتاً أو تنازل عن جنسيته المغربية. "الجالية اليهودية المغربية، كأحد مكونات الشعب المغربي، تكن محبة عميقة وعلاقة وثيقة للعرش الملكي الفخم، داخل المغرب وخارجه في كل أرجاء العالم، وهكذا أيضاً أبناؤهم وأحفادهم الذين خدموا الملك ومصالح الدولة والأمة مئات السنين"، كُتب في الطلب، الذي وقع عليه حسين بن مسعود "مواطن مغربي"، والذي يسرد تاريخ العلاقة الوطيدة بين يهود المغرب وملكهم ووطنهم.

كُتب في الطلب أن عدداً من مواطني المغرب اليهود اضطروا لترك بلادهم والتنازل عن جنسيتهم لأسباب لا تتعلق بهم، وبهذا حدث تمييز بينهم وبين يهود المغرب الذين ظلوا في الدولة ويحملون جنسية مغربية. "رغم المعاناة والمصاعب التي مرت بأبناء هذه الجالية، ظلوا متمسكين بمحبتهم للملك وللشعب المغربي، وممارسة عادات المجتمع المغربي". ولوضع حد لهذه المعاناة، على المغرب أن يعطيهم جنسية حتى يستطيعوا الحصول على كامل حقوقهم القانونية والثقافية والدينية والاقتصادية.

قُدم الطلب بواسطة نافذة خاصة أسسها المغرب "النافذة الوطنية للتعاون والمواطنة" ومن خلال هذه النافذة يمكن لكل مواطن أو مجموعة أو تنظيم تقديم طلبات للحكومة، أو اقتراحات تشريع في البرلمان في كل موضوع وجزء من سياسة الحوار المباشر بين الدولة والمواطن، بتشريع الملك محمد السادس. ولكن حتى يوافق البرلمان على مناقشة الطلب، على مقدمه أن يجمع توقيع 20 ألف مواطن يؤيدون هذا الطلب. لشديد

الأسف، وقع على هذا الطلب 8 مواطنين مغربيين فقط حتى الآن.

على الرغم من ذلك، أثار الطلب عاصفة كبيرة ليس فقط في المغرب فحسب، بل في دول عربية أخرى، والتي خشيت من السيناريو التي تعطي فيه دولة عربية جنسية ليهودها في المنفى. مع ذلك، وبعد الاطلاع على عشرات الردود في موقع "هاسبريس" المغربي، يظهر أن المبادرة تحظى بتأييد كبير. كتب كثيرون أنهم اعتقدوا أن الجنسية المغربية أبدية، وأنه لا يمكن سحبها سواء كان المواطن يعيش في المغرب أو في دولة أخرى. وأشار آخرون إلى أن يهود المغرب جزء لا يتجزأ من الشعب، وأنهم سيستقبلونهم بالترحاب. "بشرط أن يحترموا شروط الدولة ويتذكروا أن الأمر يتعلق بدولة مسلمة"، وكتب أحدهم: "أهلاً وسهلاً. عليهم مغادرة فلسطين التي احتلوها والعودة إلى وطنهم الأم، المغرب، نحن بحاجة إلى عبقريتهم".

انتشرت القصة عندما زار رئيس الكنيست أمير أوحنا المغرب، بلده التي جاء منها، وهناك أعلن أن إسرائيل من قد تعترف بسيارة المغرب على الصحراء الغربية. بادرة حسن النية هذه ليست جديدة؛ لقد كان هنالك اقتراحات مشابهة، اعترضتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، لأن الولايات المتحدة ودول عديدة أوروبية لا تعترف بسيادة المغرب على هذه المنطقة. لكن ذلك لم يحدث حتى بعد أن اعترف الرئيس دونالد ترامب بسيادة المغرب هناك، وعلى الرغم من ذلك القرار الدراماتيكي الذي أثار خلافاً شديداً بين الولايات المتحدة والجزائر ودول في أوروبا. لكن إسرائيل لم تعترف حتى الآن بالسيادة المغربية رغم توقيع اتفاق سلام مع المغرب.

احتلت دولة المغرب الصحراء الغربية في 1975 مع انسحاب إسبانيا من هذا الإقليم، وفي 1979 ضمته إليها، وفيما بعد عرض المغرب نظام حكم ذاتي على قيادة "جبهة البوليساريو" وهي المنظمة العسكرية السياسية التي حاربت من أجل تحرير الصحراء الغربية من فرنسا والمعترف بها من الأمم المتحدة بأنها الممثل الرسمي لسكان الصحراء الغربية. بيد أن هذا الاقتراح رفض، وتواصل النضال من أجل الاستقلال. حتى بعد تعيين بايدن رئيساً للولايات المتحدة ورغم تصريحاته أنه سيجري إعادة تقييم لسياسة ترامب في قضايا أخرى ومن بينها القرار بالاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، فإنه تجنب حتى الآن إلغاء القرار، والمتحدثون باسمه ليسوا متحمسين للرد على أسئلة في هذه القضية.

انتقاد القرار يشير إلى خلل سياسي: الولايات المتحدة تعترف بسيادة دولة على منطقة احتلتها. يشير المنتقدون أن الولايات المتحدة شنت حرباً ضد العراق في 1991 عقب غزو صدام حسين للكويت. في تصريح وزراء خارجية دول في منظمة الـ G7 في 2021 بشأن غزو روسيا لأوكرانيا، قالوا: "أي استخدام للقوة بشأن تغيير حدود، محظور تماماً حسب القانون الدولي". حسب منطق قرار ترامب بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، على الولايات المتحدة أن تعترف أيضاً بالاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم أو أراض أخرى

احتلها الروس بعد غزوهم لأوكرانيا، وبالطبع أيضاً بضم شرق القدس وهضبة الجولان لإسرائيل، وأيضاً بضم الضفة إذا قررت إسرائيل تنفيذ هذه الخطوة. ومن هنا فمن الطبيعي أن تنضم إسرائيل للاعتراف بالسيادة المغربية، خاصة إذا استطاع جزء من مواطنيها أن يحظوا لاحقاً بجواز سفر مغربي.

* * *

يديعوت أحرونوت: بين "تدهور صحته" والوساطة الصينية 2.. إسرائيل: هل سنشتاق لأيام أبو مازن؟

بقلم سمدار بيري

ثمة نبأ عن تدهور مفاجئ في الحالة الصحية لرئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن نشر في صحيفة "الأخبار" اللبنانية، ومن هناك حصل على أجنحة واقتبسته وسائل الإعلام الإسرائيلية. غير أن "الأخبار" تعد ناطقة بلسان وأداة في أيدي منظمة "حزب الله" في لبنان، وتقف إيران من خلفه. بكلمات أخرى: لا يدور الحديث عن صحيفة حيادية، بريئة من المصالح السياسية. ورغم أن نشطاء حماس في الضفة الغربية لم يذكروا في النبأ الأصلي، كان من السهل تخمين أنهم كانوا مصدر النبأ أو على الأقل سبب نشره في هذه الأيام.

لم يعد أبو مازن زعيماً شاباً، فهو ابن 88، ورافض انتخابات في السلطة الفلسطينية، وكان يفترض ألا يتجاوز أربع سنوات في منصب رئيس السلطة، لكنه عملياً يفعل هذا منذ 19 سنة. شخص في عمره، من الصعب التصديق بأنه سيكون سليماً تماماً، وألا يجتاز فحوصات موسمية، ومن الصعب التصديق بأن إسرائيل لا تعلم بهذه الفحوصات. أمينة أيضاً، عقيلة أبو مازن، التي تفضل السكن في الأردن، اجتازت علاجات طبية في "ايخلوف" في تل أبيب، وأبو مازن أيضاً واصل فحوصاته وعلاجاته داخل إسرائيل سراً، إلى أن أعلن حرده وأوقف طلاته السرية.

بعمره الطاعن، مع تاريخ طويل من التدخين الثقيل جداً (حسب الشائعات، خفض عدد السجائر في الأشهر الأخيرة) وأمراض أخرى، يمكن لأبو مازن أن يختفي عن المشهد العام دفعة واحدة – غداً، بعد غد أو بعد سنة. ازداد سمنة جداً مؤخراً، ويسير بثقل، يتحدث بصوت مختلف لكنه يؤدي وظائفه. المسؤولون الفلسطينيون الذين يثرثرون لأنفسهم حتى الجنون في آذان إسرائيلية لا يلاحظون "مرضاً خاصاً" لدى أبو مازن، لكن رحى معارك الخلافة تدور من خلف ظهره الآن: أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف حسين الشيخ، ووزير شؤون المخابرات ماجد فرج (المفضل الإسرائيلي)، والسجين المؤبد مروان البرغوثي، وكذا محمد دحلان في المنفى المحوط بدلال عظيم بجوار كرسي حاكم أبو ظبي، محمد بن زايد. كل واحد من المتنافسين بأسمائهم

أنفسهم ينتظر اللحظة المناسبة لينقض على كرسي الرئاسة. أبو مازن، الواعي لسنه ولحالته الصحية، لم يتكبد ولا يتكبد عناء الإعلان عن خليفته. من ناحيته، فليصخب العالم ويتقلب بعد أن ينزل عن الساحة.

رحلة رئيس السلطة الفلسطينية الآن إلى الصين لم تولد صدفة؛ فبعد انتصار الوساطة الصينية بين إيران والسعودية، سارع حاكم الصين شي جينبينغ، لعرض خدماته كوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين، ودعا أبو مازن لمحادثات مدة ثلاثة أيام كخطوة أولى، وسيبعث بدعوة لنتنياهو لاحقاً. لا يهم الزعيم الصيني إذا كانت إسرائيل معنية بمسيرة سياسية مع الفلسطينيين، وإذا كانت الوساطة الصينية تبدو بأنها الإمكانية الأصح لها.

إن النبأ عن حالة أبو مازن الصحية كان يمكنه أن ينشر قبل شهر أو أسبوعين، كما يمكنه على ما يبدو أن ينشر في الشهر الماضي مرة أخرى. فهذا سيحصل ذات يوم، وسيرحل أبو مازن، أو سيغرق في الصمت. عندما يرحل سنتذكره بالأشواق بأنه الزعيم الفلسطيني الذي وإن كان عوض عائلات الإرهابيين بالمال لكنه لم يشجعهم على الخروج إلى عمليات إرهاب وقتل الإسرائيليين.

* * *

غضب في "إسرائيل" من منع مشاركة وفدها ورفع علمها في مؤتمر بإندونيسيا

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

رغم التسريبات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة بشأن اقتراب التطبيع مع إندونيسيا، فقد كشفت أوساط سياسية أن أعضاء وفد إسرائيلي في مؤتمر دولي يعقد بمدينة بالي لن يشاركوا فيه، بعد إبلاغهم بأن هناك حساسية في الدولة بشأن مشاركة الاحتلال. وكان رئيس النقابة الإسرائيلية للقابلات تلقى قبل أسبوعين رسالة ورد فيها أن هناك حساسية في إندونيسيا في ما يتعلق برفع العلم الإسرائيلي خلال المؤتمر الثالث والثلاثين للاتحاد الدولي للقابلات(ICM) ، لأن حاكم بالي وزوجته سيشاركان في حفل افتتاحه، ما يعني وجود مخاطرة بإغلاق المؤتمر، ما استدعي مطالبة الوفد الإسرائيلي بمغادرة إندونيسيا، بحسب إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة" يديعوت أحرونوت ." ويعتقد أن الوفد الإسرائيلي يتفهم أن الاتحاد لن يكون قادرًا على تحمل هذا الخطر، ولذلك فلن يكون العلم الإسرائيلي جزءًا من موكب الأعلام والتنظيم، ولن يتم ذكره خلال الحفل.

ونقلت الصحيفة العبرية عن رئيسة جمعية القابلات في "إسرائيل" يفعات روبانينكو أنها تسعى لتمثيل الدولة في المؤتمر. وقد تواصل الوفد الإسرائيلي مع وزارة الخارجية والسفارة في سنغافورة المسؤولة عن العلاقات مع

إندونيسيا لثنيها عن قرارها، ولكن دون جدوى.

وحملت الصحيفة ما أسمته بـ"الحركة الإسلامية الدولية" مسؤولية ذلك، وقالت إن "إندونيسيا استجابت لمطالب الحركة الإسلامية الدولية" التي اتهمتها بـ"معاداة السامية." وزعمت الصحيفة أن هذا القرار "يشكل سابقة خطيرة."

غيلا زرفيف منسقة العلاقات الدولية في النقابة الإسرائيلية للقابلات، كشفت أن "إسرائيل تم تحذيرها من أن عقد المؤتمر في إندونيسيا قد يخلق صعوبات، لكن دون جدوى، وقد حصل قبل شهر أن تم طردها من المشاركة في الألعاب الشاطئية في بالي، ووجد الإندونيسيون حلاً مبتكرًا لكيفية إخفائها، باتخاذ قرار بإلغاء مسابقة كرة السلة، وهي الرياضة الوحيدة التي كان يفترض أن تشارك فيها في المسابقة الدولية، كما أنه تم نقل بطولة العالم في كرة القدم تحت سن الـ20 عاما من إندونيسيا إلى الأرجنتين، بسبب استضافة الفريق الإسرائيلي."

وهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها دولة الاحتلال مقاطعة ورفضاً من إندونيسيا، رغم الضغوط التي تمارس عليها للتطبيع، حيث لا يخفي الاحتلال أنه يضع تطبيع علاقاته مع إندونيسيا على رأس جدول أعماله، سواء لكونها أكبر دولة إسلامية، أو بسبب موقعها الجيو-سياسي، أو لما تحتويه من موارد طبيعية هائلة.

يذكر أن 70% من الإندونيسيين ينظرون لدولة الاحتلال بصورة سلبية، لتكون واحدة من أكثر التصورات سلبية تجاهها في آسيا. ورغم الدعوات الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع إندونيسيا، بزعم وجود العديد من فرص التعاون الثنائي، لكن الأخيرة لن تفكر في التطبيع إلا إذا تحقق الاستقلال الفلسطيني. وفي 2018، منعت إندونيسيا حاملي جوازات السفر الإسرائيلية من دخولها.

* * *

اتهامات إسرائيلية للحكومة وبن غفير بالتسبب بإشاعة الجريمة بين فلسطيني48

مع تصاعد جرائم القتل بين فلسطيني48، وتجاوزها عدد المئة ضحية منذ بداية العام الجاري، تزايدت الاتهامات الإسرائيلية الموجهة لحكومة اليمين الفاشي عموما، وخصوصا لوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، بالمسؤولية عن تفشي الجريمة، ومقتل هذا العدد الكبير من الفلسطينيين.

مايكل ميلشتاين، رئيس منتدى الدراسات الفلسطينية بجامعة تل أبيب، أكد أن "وجود بن غفير يعمل على تفاقم آفة الجريمة والعنف بين فلسطيني48، ما سيقوض الأمن القومي لإسرائيل، لأننا أمام مئة من ضحايا العنف والجريمة، أكثر من ضعف ما كان عليه في النصف الأول من 2022، وهو العام الذي شهدت فيه

الأشهر الأولى انخفاضًا بنسبة 30٪ في نطاق الضحايا مقارنة بعام 2021، العام الأكثر دموية بين فلسطينيي48 على الإطلاق."وأضاف في مقال نشره موقع القناة 12، أن "عام 2023 يضيق بشكل مطرد الفجوة بينه وبين 2021، مع ترجيح أن يكسر الرقم القياسي الدموي، ما يجعل تصاعد الجريمة والعنف نابعا من مجموعة من الأسباب، أهمها افتقار بن غفير للخبرة في إدارة الأنظمة الأمنية المعقدة، وسوء علاقته بقيادة الشرطة." وأشار إلى أن "من أسباب تفشي الجريمة بين فلسطينيي48 عبء العمل الثقيل الذي تعاملت معه الشرطة في الآونة الأخيرة، خاصة منذ تنصيب الحكومة الحالية، فضلا عن رؤية مسؤولي وزارة الأمن القومي لفلسطينيي48 بأنهم تهديد، وليسوا ضحايا، ما يجعل من تصاعد عمليات القتل بين فلسطينيي48 مرحلة حاسمة سيُطلب فيها من رئيس الوزراء فحص ما إذا كان من الصواب إبقاء بن غفير في منصبه الحالي."

موشيه نوسباوم، مراسل شؤون الشرطة في القناة 12، أكد أن "انتشار الجريمة بهذه المعدلات غير المسبوقة تعني أننا في حالة حرب، والشرطة بوضعها الحالي ليس لديها القدرة على التعامل مع موجة العنف، نحن في حالة طوارئ، والخطر أن الخسائر في الأرواح البشرية ستنتشر قريبًا إلى المجتمع اليهودي أيضًا، لأن عدد التفسيرات بالتحقيق في جرائم القتل ضئيل ومروع."وأضاف في مقاله أن تصاعد أعداد القتلى بين فلسطينيي48 يشير إلى فشل الشرطة حتى الآن في التعامل مع فيروس العنف."

عوفر دغان، مدير جمعية تعزيز المساواة بين العرب واليهود، أكد أن "الشرطة تفشل بمواجهة الجريمة؛ لأنها لا تتلقى تعليمات من السياسيين، لاسيما أن بن غفير وصف القرى العربية بالفناء الخلفي للدولة، وأن الحكومة بدلا من مواجهة العنف، سارعت لإرسال ضباط الشرطة لملاحقة أعلام فلسطين."وأضاف في مقال نشره موقع ويللا، أن "بن غفير بأفعاله جعل التجمعات السكانية الفلسطينية ساحة خلفية للدولة، وبدلاً من الحديث غير المسؤول عن دور الأجهزة الأمنية والحرس القومي، فيجب الضغط على الشرطة والوزارات الحكومية لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة، لأن الحلول مطروحة بالفعل على الطاولة، وتحتاج للتنفيذ." الكاتب عفيف أبو موخ، أكد أن" نتنياهو وبن غفير وزير الفشل القومي مسؤولان عن فقدان السيطرة على الجريمة بين فلسطينيي48، وطالما أن الشرطة هي ذات الشرطة، والقادة هم أنفسهم، فلماذا قتل ثلاثة أضعاف عدد القتلى من الفلسطينيين في ستة أشهر فقط؟ الشيء الوحيد الذي تغير هو هوية الحكومة، وفي ظلّها تتزايد جرائم إطلاق النار يوما بعد يوم، وكل هذا بينما نحن في منتصف العام، فلا يكاد يمر يوم لا نسمع فيه عن ضحية أخرى نتيجة العنف المستعر، وكل من يعتقد أن هذه الأرقام تأخذ النوم من عيون نتنياهو وبن غفير فهو مخطئ."وأكد في مقال نشره موقع ويللاأن "زيادة الجريمة والعنف بين فلسطينيي48 بدأت في

عهد نتنياهو، وهو وضع لم يكن موجودًا مع إيهود أولمرت أو آرييل شارون أو إيهود باراك، ما يكشف عن إفلاس الحكومة، ويفسح المجال لطرح التساؤل عن مساهمة الحكومة الحالية بفقدان السيطرة، وفق الأرقام المجنونة المتصاعدة، من أجل سدّ وإيقاف نهر الدم الذي يراق كل صباح بين فلسطينيي48."

نداف آيال، الكاتب بصحيفة يديعوت أحرونوت، "طالب برحيل بن غفير فورا، لأنه سياسي شعبوي يفتقر للقدرات التنفيذية، تألفت مسيرته المهنية فقط من أقوال وخطب ووعود ومبالغات، وتحريض بكميات كبيرة أو صغيرة، وقصص وأكاذيب، أما البرامج الحقيقية، المرتبطة بالواقع، فلا تهمه أبدًا، ويصر على الارتباط السطحي الدائم بشبكات التواصل الاجتماعي، ولا تهمهم الوعود الكاذبة التي تتلاشى أمامهم، مع أنهم يعلمون أن الأكاذيب لا تعيد خلق الواقع."وأضاف في مقاله أن "تفشي الجريمة بين فلسطينيي48 لا يهمّ كثيرا بن غفير الشعبوي، بل يكتفي بالتلويح بذيول الطاووس الملونة، ويردد الشعارات، لأنه عندما تعاملت الحكومة السابقة مع الجريمة عبر شخصيات جادة وذات خبرة، انخفضت جرائم القتل، أما بن غفير فيحاول كسب بضع نقاط إضافية على تيك توك."

وتكشف هذه المعطيات أن آفة الجريمة والعنف بين فلسطينيي48 ليست محصورة بالعصابات الإجرامية العاملة بحرية دون خوف من القانون، أو أسلحة تغرق شوارعهم، لأننا أمام أعراض أزمة أعمق وأكثر حدة يعانون منها، خاصة أننا أمام محنة حادّة لجيل الشباب الذي يشعر بالتمزق في جوانب الهوية، والتقاعس المزمن.وأكثر من ذلك، فإن 30٪ من فلسطينيي48 ممن تتراوح أعمارهم بين 18-24 عاماً لا يعملون، إلى جانب الإهمال بتخصيص الموارد وتطوير البنية التحتية. والأرقام تكشف عمق المشكلة، حيث إنه بين عامي 1980-2000، قُتل 100 فلسطيني في حوادث إجرامية، ومنذ عام 2000 وحتى الآن، قتل 1800 فلسطيني، الأمر الذي يصفه فلسطينيون بـ"نكبة ثانية."

* * *

الولايات المتحدة تقرر العودة إلى اليونسكو بعد "ضوء أخضر" من الاحتلال

أبلغت الولايات المتحدة، منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم، قرارها إعادة انضمامها إليها، وذلك بعد ست سنوات من سحب عضويتها. وكانت الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس دونالد ترامب، انسحبت من المنظمة الأممية، بزعم أنها معادية للاحتلال الإسرائيلي. وقرر الرئيس الأمريكي جو بايدن العودة إلى عضوية المنظمة الأممية، وقد أبلغت إدارته اليونسكو بقرارها العودة إليها، عقب حصولها على "ضوء أخضر" من دولة الاحتلال للمضي قدما بهذه الخطوة، واستدعى مدير عام المنظمة جميع دولها الأعضاء لإجراء مناقشة عاجلة للموافقة على الخطوة.

وذكر المراسل السياسي لموقع" واللا "العبري، أن العودة لليونسكو شكلت أحد أهداف السياسة الخارجية لإدارة بايدن، بغرض الحد من تأثير الصين المتزايد على المنظمة، وجدول أعمالها العالمي، لكن واشنطن كانت بحاجة لمساعدة إسرائيلية للتشجيع على العودة إلى المنظمة.

وبعد منح الفلسطينيين مكانة الدولة في اليونسكو في 2011، أوقفت إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما تحويل التمويل إليها بسبب قانون الكونغرس الذي حظر ذلك، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2017 أعلنت إدارة ترامب انسحابها من اليونسكو بسبب سياستها المعادية لـ"إسرائيل"، وأيّد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خطوة ترامب، وأعلن في وقت قصير أن تل أبيب ستغادر اليونسكو أيضا. وفي شباط/ فبراير 2022 استجابت حكومة بينيت-لابيد لطلب واشنطن بأنها لن تعارض عودتها لليونسكو.

وأشار الموقع إلى أن هذا الموقف الإسرائيلي مهّد الطريق لتأييد أعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لهذه الخطوة، حيث وافق في كانون الأول/ ديسمبر على تخصيص 500 مليون دولار لتغطية ديون الولايات المتحدة لليونسكو حتى تتمكن من العودة إلى وضع عضو كامل العضوية فيها.

وتضمن التشريع بندا يقضي بأنه إذا حصل الفلسطينيون على مكانة دولة في إحدى منظمات الأمم المتحدة، فسيتم إيقاف التمويل الأمريكي لليونسكو مرة أخرى. وفي 8 حزيران/ يونيو الجاري أرسل نائب وزيرة الخارجية الأمريكي رسالة للمديرة العامة إلى اليونسكو أودري أزولاي، واقترح خطة لعودة الولايات المتحدة إلى المنظمة.

وأعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الخطة التي جاءت نتيجة مفاوضات مطولة تضع جدولاً زمنياً لسداد الدين الأمريكي، والعودة إلى عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة، وخلف الكواليس وجه مكتب مديرها العام دعوة لسفراء جميع الدول الأعضاء في المنظمة لحضور اجتماع غير مخطط له لإيصال "رسالة عاجلة حول معلومات ذات أهمية استراتيجية"، دون كشف محتواها.

ودعت أزولاي إلى الاجتماع لإبلاغ ممثلي الدول الأعضاء بخطة الولايات المتحدة العودة إلى عضوية اليونسكو، والسعي للحصول على موافقة الدول الأعضاء على عقد المؤتمر العام للمنظمة خلال تموز/ يوليو للتصويت على الموافقة على الخطة.

وتتحدث الأنباء أن الاحتلال وافق على تغيير موقفه من المنظمة الدولية بعد تلقي ضمانات بأنها ستمنع عن القيام بخطوات أحادية الجانب ضده، وتعترف بموقع يهودي في القدس باعتباره جزءًا من التراث العالمي، ولذلك أبلغ الإدارة الأمريكية بأنه أزال معارضته لعودتها لليونسكو، تمهيدا لتخصيص 500 مليون دولار لسداد ديونها للمنظمة، التي تحولت في السنوات الأخيرة إلى ساحة معركة بين الاحتلال والفلسطينيين بسلسلة من القرارات المناهضة له، خاصة في ما يتعلق بموضوع القدس المحتلة.

تجدر الإشارة أن رئيسة اليونسكو أودري أزولاي طلبت مساعدة والدها، مستشار ملك المغرب، أندريه أزولاي، المقرب من العديد من كبار المسؤولين الإسرائيليين، ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي رون لاودر لإيصال الرسائل للحكومة الإسرائيلية، وسط اعتقاد بأن الاستجابة للطلب الأمريكي بالعودة إلى اليونسكو سيخدم الاحتلال، بزعم حدوث تغييرات إيجابية في المنظمة من وجهة نظره، ويتوقع أن يدعوها لزيارة القدس المحتلة.

* * *

مسؤول حقوقي أوروبي: إسرائيل تتجاهل عنف المستوطنين

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

في ختام زيارة إلى إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان يشدد على أن الحكومة الإسرائيلية مسؤولة عن منع عنف المستوطنين، مشيرا إلى "اتجاه تصاعدي للعنف الذي يستهدف المدنيين."

أكد الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، إيمون غيلمور، أن الحكومة الإسرائيلية تتجاهل عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، ولا تفعل ما يكفي لمواجهة هذه الجرائم. وأشار غيلمور، في حديث لصحيفة "هآرتس" نشرته اليوم، الإثنين، إلى وجود فجوة كبيرة بين عدد "حوادث العنف التي تورط فيها المستوطنون" وعدد التحقيقات التي تم فتحها في هذا الإطار. وشدد على أن "إسرائيل مسؤولة عن التحقيق في مثل هذه الحالات ومحاربة هذه الظاهرة." وأضاف "هناك اتجاه واضح بدأ في عام 2022 واستمر في النصف الأول من عام 2023 يتمثل في إلحاق أضرار قاتلة بالمدنيين."

وأكد غيلمور تصاعد الإضرار بالمدنيين الفلسطينيين، وقال إن "هناك زيادة في عدد الضحايا المدنيين. ومسؤولية إسرائيل هي منع حدوث حالات مماثلة في المستقبل." ورفض غيلمور الإفصاح عما إذا كان يرى أن هناك علاقة بين زيادة عدد الشهداء الفلسطينيين في الأشهر الأخيرة، وصعود الائتلاف الذي يقوده بنيامين نتنياهو إلى الحكم، ويضم أحزابا يمينية دينية وقومية متطرفة. وقال: "أنا لا أشير إلى تشكيل حكومة معينة أو أخرى"، وأضاف "نتوقع من الحكومة الإسرائيلية حماية حقوق الإنسان بغض النظر عمن في السلطة". فيما انتقد غيلمور ممارسات للحكومة السابقة في إسرائيل.

وعندما سُئل غيلمور عن تأكيد العديد من منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل والخارج، بما في ذلك "بتسيلم" ومنظمة العفو الدولية، أن إسرائيل هي دولة فصل عنصري "أبارتهايد"، أجاب غيلمور أن "الاتحاد

الأوروبي لا يستخدم هذا المصطلح." وقال إنه بالنسبة له فإن "السؤال المهم هو كيفية العمل على الأرض لتغيير الواقع وحماية حقوق الإنسان."

وعن خطة حكومة بنيامين نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء، قال غيلمور إن هذه "قضية يتعين على الإسرائيليين البت فيها". غير أنه أوضح أن هناك صلة واضحة في جميع أنحاء العالم بين "نظام قضائي مستقل وقوي" وحماية حقوق الإنسان. وقال غيلمور، في ختام زيارته إلى إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، إنه زار المحكمة العليا والتقى بالقاضي أليكس شطاين، الذي يُعتبر محافظًا، لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان.

وعن القانون الذي تسعى الحكومة الإسرائيلية لتمريره لفرض ضرائب على التبرعات التي تتلقاها منظمات مدنية من الحكومات الأجنبية، قال غيلمور: "لا أعرف أي دولة ديمقراطية في العالم لديها مثل هذا القانون."

وكان غيلمور قد اجتمع برئيس الحكومة الفلسطينية، محمد اشتية، وأكد على أهمية الحفاظ على حقوق المرأة الفلسطينية، ومنع الإضرار بمنظمات المجتمع المدني، وضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: تقديم مشروع قانون يسمح لبن غفير والشرطة باستخدام الاعتقال الإداري ضد أي مواطن مشتبه به – تقرير

من شأن مشروع قانون من المقرر تقديمه إلى الكنيست أن يمنح وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير صلاحيات واسعة لتوجيه الشرطة لاتخاذ إجراءات واسعة النطاق ضد مشتبه بهم لم يتم توجيه تهم إليهم بارتكاب أي جريمة، بما في ذلك السجن لشهور في كل مرة، مما يعني توسيع نطاق آلية الاعتقال الإداري، التي تتعرض لكثير من الانتقادات، والمستخدمة عادة ضد من تعتبرهم السلطات تهديدا أمنيا. من شأن الاقتراح السماح لبن غفير بفرض أوامر احتجاز قابلة للتجديد لمدة تصل إلى ستة أشهر في كل مرة وتقييد تحركات المشتبه بهم واتصالاتهم وحصولهم على عمل أو سفرهم إلى خارج البلاد دون الحاجة إلى توجيه اتهامات أو تقديم أدلة.

ومن المقرر أن يقدم عضو الكنيست من حزب "عوتسما يهوديت" تسفيكا فوغل، رئيس لجنة الأمن القومي في الكنيست، مشروع القانون المقترح حسبما أفادت القناة 12 يوم الأحد. من خلال تقديم مشروع القانون من اللجنة بدلا من كونه مبادرة خاصة، سيكون بإمكان عوتسما يهوديت تخطي الخطوات الأولية التي كانت

ستسمح للمستشارين القانونيين، ولا سيما المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف ميارا، بتقديم اعتراضات.

الجدوى القانونية لاستخدام الاعتقال الإداري لمحاربة الجريمة غير واضحة. ولقد تصادم بن غفير بالفعل مع بهاراف ميارا لقيامها بعرقلة العديد من مبادراته. وفقا للاقتراح، سيكون بإمكان بن غفير الموافقة على الاعتقالات الإدارية لمدة تصل إلى ستة أشهر، بناء على طلب من المفوض العام للشرطة وبموافقة مسؤول من مكتب المستشارة القضائية للحكومة أو مكتب المدعي العام. الممارسة المثيرة للجدل المتمثلة في الاعتقالات الإدارية، التي يستخدمها وزير الدفاع حاليا ضد من تعتبرهم السلطات تهديدا أمنيا، تسمح باحتجاز الأفراد دون تهمة لمدة ستة أشهر في كل مرة، وتجديدها إلى أجل غير مسمى، مع السماح للنيابة العسكرية بمنع المشتبه بهم من الاطلاع على الأدلة ضدهم.

وبموجب الاقتراح، يمكن استخدام الآلية ضد أي شخص "إذا اقتنع الوزير بأنه سيكون هناك ضرر للجمهور إذا لم يكن رهن الاعتقال." بالإضافة إلى السجن، ستشمل العقوبات الأخرى في صندوق أدوات الوزير القدرة على تقييد الأماكن التي يمكن للشخص أن يعيش فيها أو يزورها، وتقييد قائمة الأشخاص الذين يمكنه التحدث إليهم، ومنعه من استخدام الإنترنت، وفرض قيود على ما يمكنه شراؤه أو الخدمات التي يقدمها أو الأنشطة التي يُسمح له بممارستها.

يتم استخدام الآلية المثيرة للجدل في معظم الأحيان ضد ناشطين فلسطينيين تعتبرهم السلطات الإسرائيلية تهديدا أمنيا، لكن تم استخدامها أيضا ضد متطرفين يهود، مما جعل من استخدامها هدفا ثابتا لانتقادات بن غفير اللاذعة. وبحسب القناة، أكد مكتب بن غفير الاقتراح ووصفه بأنه الملاذ الأخير الناجم عن عدم قدرة أجهزة إنفاذ القانون على التعامل مع الجريمة باستخدام الأدوات الموجودة.

السياسي اليميني المتطرف، الذي عمل قبل دخوله الكنيست في عام 2021 كمحام متخصص في الدفاع عن متطرفين يهود، لطالما شجب استخدام الاعتقال الإداري ضد المشتبه بهم اليهود، بما في ذلك مؤخرا في مارس ردا على اعتقال أربعة مستوطنين. ولقد أدين هو بنفسه في السابق بدعم جماعة إرهابية يهودية والتحريض على العنصرية. منذ توليه منصب وزير الأمن القومي، سعى بن غفير إلى ممارسة المزيد من السيطرة المباشرة على عمليات الشرطة وأفرادها، بما في ذلك محاولة فاشلة لعزل قائد شرطة تل أبيب، وضغط لتوسيع سلطاته، في تحركات يقول منتقدوها إنها تعبث باستقلالية الشرطة.

على الرغم من خوضه الحملة الانتخابية بالاعتماد على وعود بالحفاظ على سلامة المواطنين، يواجه بن غفير انتقادات شديدة بسبب الارتفاع في عدد الهجمات ذات الدوافع القومية والارتفاع الحاد في جرائم القتل في البلدات العربية بإسرائيل منذ أواخر ديسمبر، والتي خلفت 102 ضحية في عام 2023 حتى الآن، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد جرائم القتل التي تم تسجيلها في الفترة نفسها من العام الماضي. ويلقي الكثيرون من قادة المجتمع العربي باللائمة على الشرطة، التي يقولون إنها فشلت في كبح جماح منظمات الجريمة القوية وتتجاهل إلى حد كبير العنف، الذي يشمل نزاعات عائلية، وحرب عصابات، وعنف ضد النساء. كما عانت البلدات العربية من سنوات من الإهمال من قبل سلطات الدولة.

يوم الثلاثاء، قدم قائد وحدة الشرطة المكلفة بمحاربة الجريمة في الوسط العربي، نائب المفوض ناتان بوزنا، استقالته من منصبه. ولم يذكر بوزنا أو القوة أي سبب لتركه المنصب ولم تعلن الشرطة عن تعيين بديل. جاء هذا الإعلان بعد يوم من إعلان بن غفير عن نيته تعيين منسق سياسات للمساعدة في معالجة آفة الجريمة.

يوم الأحد، انضم الوزير بحسب تقارير إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في المساعي لإشراك جهاز الأمن العام (الشاباك) في مكافحة الجريمة. وترفض المنظمة الأمنية الاقتراح؛ وبحسب ما ورد سعى رئيسها رونين بار إلى إقناع السياسيين بأن القيام بذلك من شأنه أن يصرف الانتباه عن مهمة الشاباك الرئيسية في محاربة الإرهاب. وبحسب ما ورد، أعرب مسؤولون كبار في الشاباك عن قلقهم من أنهم قد لا يملكون السلطة القانونية لاستخدام الأدوات المستخدمة في مكافحة الإرهاب ضد المدنيين.

في الأسبوع الماضي، قال المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي للجنة برلمانية إن القوة غير مستعدة لاندلاع عنف "متعدد الجبهات" في جميع أنحاء البلاد مثل أعمال الشغب والاشتباكات العرقية التي صاحبت حرب غزة 2021، مشيرا إلى نقص في "القوة البشرية والموارد والوسائل والمعدات" الذي قال إنه يمنع الشرطة من "الارتقاء إلى مستوى الحدث."

يوم الجمعة، أفادت القناة 12 أن بن غفير انتقد شبتاي خلال مكالمة بين الاثنين وأشار إلى أن قائد الشرطة لا يبذل جهدا كافيا لمكافحة موجة الجريمة. وورد أن شبتاي رد بالقول إنه تم ضخ العديد من الموارد لتأمين المظاهرات المناهضة للحكومة منذ يناير ولمكافحة موجة الهجمات الفلسطينية المستمرة في الأشهر الأخيرة، وأنه "لا يوجد 9 مليارات". بن غفير كان قد أعلن عن مبلغ 9 مليارات شيكل قال إنه ساعد في تأمينه لوزارة الأمن القومي في محادثات الميزانية الأخيرة، والذي قال الوزير إنه سيذهب نحو زيادة الأجور وتجنيد عناصر والإنشاء المثير للجدل لقوة حرس وطني.

* * *

تحريض إسرائيلي بقتل خصوم الحكومة وشنق باراك بسبب دعوته للعصيان

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تتواصل حالة الاستقطاب الحزبي والتوتر الإسرائيلي الداخلي على خلفية الانقلاب القضائي، ليصل إلى حد التهديد بالقتل، والتصفية الجسدية، والاغتيال، وصولا إلى دعوة نائب رئيس الكنيست، عضو حزب الليكود نسيم فاتوري، الذي اعتبر أن دعوة رئيس الوزراء السابق إيهود باراك للإسرائيليين إعلانا للعصيان المدني، زاعما أنه يستحق عقوبة بالسجن لمدة 20 عامًا على الأقل، متمنياً أن يجد وقتًا لتقديم شكوى ضده.

صحيفة" يديعوت أحرونوت "العبرية، نقلت عن فاتوري أن "دعوة باراك خلال مظاهرة بمدينة حيفا لزيادة الاحتجاجات، والانتقال إلى مستوى من الاضطرابات المدنية، تستحق في دول أخرى أن يتم سحبه بسببها إلى المشنقة، لكن في إسرائيل فإنه يستحق عشرين عامًا يقضيها في السجن على الأقل. ولذلك فإن شخصا مثل هذا (باراك) مكانه خلف القضبان، وآمل أن أجد وقتًا لتقديم شكوى ضده، لأنه عار ما يحدث لهؤلاء الناس عندما يتقدمون في السن، قاصدا باراك الذي بلغ الحادية والثمانين من عمره." وأضافت في تقريرها "باراك أعلن خلال مشاركته في تظاهرة بحيفا أن ما يقوده رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من انقلاب قضائي، إن نجح في بولندا والمجر، فإنه لن ينجح هنا، لأننا سنقاتل، ولسنا خائفين من أحد، ولذلك يجب أن يكون الهدف من الاحتجاج واضحًا، أنه لا تنازلات مع من حاولوا سحق الديمقراطية، وفشلوا هذه المرة، ويعملون على النجاح في ظل الدعاية الكاذبة والستائر الدخانية، لأن الأعلام السوداء تخيم على تشريعات تدميرية بدأت، ويجب العمل على وقفها، وإبعاد من يروج لها." وأوضح باراك أنه "لتحقيق هذه الغاية، يجب تجاوز الاحتجاج، والانتقال إلى أعمال الشغب المدنية، والعصيان المدني السلمي، هذا هو النص الذي كتبه بالفعل المهاتما غاندي ومارتن لوثر كينغ وغيرهم الكثيرون، ولذلك فإنني أدعو الإسرائيليين إلى الاستعداد للتحرك، وعندما تأتي الدعوة إلى هذا العصيان، فيجب الاستجابة لها."

في سياق متصل، هاجم متظاهر يميني في البلدة القديمة بالقدس المحتلة عضو الكنيست عوفر كاسيف، مخاطبا إياه بالقول: "أنت تستحق الموت". وشتمه، وصفعه، صارخا في وجهه: "قُتل صديقي هنا في هجوم فلسطيني"، وما كان من كاسيف إلا أن تمنى له مصيراً مماثلاً، ورفض الاعتذار عن هذا الكلام، بعد الضجة التي تسبب فيها حديثه بين الإسرائيليين."

عيناف حلافي مراسل صحيفة" يديعوت أحرونوت"، ذكر في تقريره أن "كاسيف خاطب المتظاهر اليميني

قائلا: "قريبًا ستقتل في مكانك، وتلحق بصاحبك"، فيما رد عليه المتظاهر بالقول "أنت ظالم لإسرائيل، تستحق أن تموت، أنت عار، أنت قادم للبلدة القديمة، وتدنّس المقدس هنا، أيها المجنون"، ما دفع كاسيف للإعلان أنه تعرض "للتهديد والاضطهاد"، رافضا الاعتذار عن ما قاله، واكتفى بإيضاح أنه قدم شكوى للشرطة ضد أفرادها الذين اعتدوا عليه خلال مظاهرة ضد ترحيل عائلة فلسطينية إلى القدس المحتلة."

مع اشتداد التنافس الحزبي والاستقطاب الداخلي بين الإسرائيليين، ظهرت على السطح في الآونة الأخيرة حالة غير مسبوقة من تبادل الاتهامات والشتائم المهينة، ما يشير إلى تحلّل قادتهم من أي اعتبارات أخلاقية، من خلال التهديد بالقتل والتصفية الجسدية. وسبقهم في ذلك أفيغدور ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، الذي وصف نتنياهو بأنه "حثالة الجنس البشري، ليست لديه خطوط حمر"، ما دفع حزب الليكود للردّ عليه بأنه قد يحضر لقتله بتكليف أحد عصابات الجريمة، بوصفه المحرّض الأول على العنف الداخلي، وسبق له أن اقترح إلقاء اليهود الحريديم في مكبّ النفايات، واتهامه بتكليف أحد أفراد العصابات لقتله مقابل مائة ألف دولار.

* * *